مقدمة

إن مصـرنا حباهـا الله دون غيرهـا مـن دول العـالم بمقومـات طبيعيـة كـأحوال مناخية وموقع متميز وسط العالم، فضلا عن المقومات الحضارية والتاريخية والثقافية المتمثلة في الأثار الفرعونية والقبطية والإسلامية والرومانية.

هذا ولم تعد السياحة في مصر مقصورة على الآثار، ولكن هناك مجالات وآفاق واسعة استحدثت في عالم السياحة في مصر حيث السياحة الرياضية والسياحة العلاجية وسياحة المؤتمرات والسياحة الدينية والثقافية.

وأن السياحة في مصر تعد مصدرا هاما من مصادر الدخل القومي، ومنبع من منابع الدخل الرئيسية بالنسب لشرائح متزايدة من الشعب المصري، وتتفاوت التقديرات تفاوتا كبيرا من حيث مقدار ما تسهم به السياحة في الدخل القومي، فللسياحة مركز بالغ الأهمية بالنسبة لمكونات الدخل القومي، ومصدر هام من مصادر العمالة، وهذا ما يجعلها مناسبة لظروف الاقتصاد المصري فهي بطبيعتها نشاط خدمي كثيف في استخدام العمالة، وخاصة مع ما يعانيه الاقتصاد المصري من نسبة بطالة بين القادرين على العمل والباحثين عنه ولكنهم لا يجدونه.

فالسياحة من أهم موارد الاقتصاد المصري مثلها مثل الزراعة والصناعة والبترول وهيئة قناة السويس، بل أنها أهم من هذه الموارد كلها فكلنا نعلم أن مورد مصر المحدود من المياه يجعل التوسع الزراعي محدود كذلك، كما أن التوسع الصناعي يلزمه وقت طويل حتى يستطيع أن يقف على قدم المنافسة مع الصناعة العالمية وأن البترول له زمن محدد وينضب عن بعده، فذلك يدعونا إلى التسليم بأن النشاط السياحي هو المجال الوحيد الذي يمكن لمصر أن تتوسع فيه بلا أي حدود أو عوائق.

ومما لاشك فيه أن الأمن والأمان هما العاملان الأساسيان اللذان يجذبان السائحين إلى مصر، ودعامة أساسية من دعائم النشاط السياحي فبدونه أو بفقدانه جزئيا ينحصر النشاط السياحي، وبالتالي يقل الدخل القومي ويصاب الاقتصاد بالكساد

وقد أدرك الإرهاب أن ضرب السياحة عن طريق التعدي على السائحين وزعزعة الاستقرار الأمني هو ضرب للقاعدة التي يرتكز عليها الإصلاح الاقتصادي.

وكانت الجريمة السياحية في مصر لا تشكل خطورة إجرامية تهدد أو تمس النشاط السياحي، وكانت تستهدف الاستيلاء على مال السائحين ولم تمتد في يوما ما إلى الاعتداء على حياتهم إلا فيما نذر وكانت بالتالي لا تؤثر على النشاط السياحي.

وفي الأونة الأخيرة اتسع نطاق الجريمة السياحية ليدخل في نطاقها حوادث إطلاق الرصاص على السائحين وإلقاء العبوات الناسفة على وسائل انتقالهم من نفر من الموتورين، فقدوا انتمائهم الوطني وباعوا أنفسهم للشيطان.

إن تلك الفئة المارقة الخارجة على إجماع الشعب والقانون تسعى إلى ضرب الاستقرار وهدم الاقتصاد الوطني خدمة للأعداء الذين يتربصون بمصر حتى تفقد قدرتها على مقاومة أطماعهم.

وقد أدرك الشعب المصري الوفي النبيل المقصود من وراء هذه الممارسات الإجرامية، ولم ينخدع بالشعارات المضللة المتخفية في عباءة الدين البرئ منها، ففضح حقيقة الرافعين لهذه الشعارات وهم أنفسهم المحرضون على تخريب مصر لتحقيق أهدافهم وأغراضهم الشخصية، فاتخذ قراره للتصدي لهم دفاعاً عن لقمة العيش ومستقبل الأجيال القادمة.

إلا أن الإيجابية الوحيدة للإرهاب هي زيادة الوعي الكامل لدى الشعب وجميع أجهزة الدولة بأهمية السياحة وخطورة تعرضها للإرهاب.

ووسط هذا السلوك الظلامي الذي يريد أن يدمر الآمال والطموحات تتضافر قوى الشعب مع أجهزة الدولة في مواجهة الممارسات الإرهابية من أجل أن تستعيد السياحة المصرية انطلاقها لصالح مصر وأبناء مصر.

موضوع البحث وأهميته:

إن السياحة في مصر تعد مصدرا هاما من مصادر الدخل القومي، وقد تنبهت مصر لذلك فاتخذت الإجراءات التي من شأنها زيادة الحركة السياحية إليها، فأخذت موارد السياحة تتدفق بازدياد على مصر عاما بعد عام، وحيث أنه لا يمكن زيادة وارد مصر من البترول والزراعة والصناعة وقناة السويس زيادة تسمى بالطفرة، فإنه يمكن تحقيق هذه الغاية في مجال السياحة.

هذا الأمر استرعى انتباه الحاقدين والمغرضين في نكسة مصر، ونسف خطط التنمية الاقتصادية بها، بتوجيه مخططاتهم الإرهابية الإجرامية إلى مجال السياحة لحرمان مصر من موارد التنمية الاقتصادية ونشر البطالة ببث الرعب والفزع وعدم الاستقرار الأمني.

فالعلاقة بين السياحة والأمن هي علاقة طردية فلا تجتمع السياحة والخوف لأنهما نقيضان، فإذا توافر الأمن انتعشت السياحة وازدهرت ونضجت ثمارها المتمثلة في التنمية الاقتصادية بكافة أبعادها وجوانبها، وإذا غاب الأمن انتكست السياحة وتدهورت وترتب عليها وقوف عملية التنمية الاقتصادية أو دورانها ببطء شديد.

ومع تزايد اهتمام الدولة بالنشاط السياحي ومكافحة الإرهاب أيضاً رأى الباحث دراسة أثر التنمية السياحية على التنمية الاقتصادية. لأهمية هذه الدراسة وأثرها على مقدرات الشعب المصري.

نوع الدراسة والمنهج المستخدم:

تعتبر دراستنا هذه دراسة وصفية، قانونية، تحليلية، اقتصادية، تسعى إلى وصف وتشخيص أثر التنمية السياحية على التنمية الاقتصادية في مصر من مختلف جوانبها وكافة أبعادها والتعمق في تحليلها علميا.

أدوات الدراسة:

استعان الباحث بعدد من الأدوات الرئيسية والثانوية العامة لتحقيق أهداف البحث يمكن إجمالها في الآتي:

١-كتب علمية في النشاط السياحي في مصر واقتصاديات النشاط السياحي والجريمة السياحية.

٢-عدد من الدراسات والبحوث السابقة في مجالي اقتصاديات السياحة والجريمة السياحية.

٣-عدد من المجلات العلمية والنشرات والمنشورات وتقارير المعلومات والإحصاءات.

٤-إجراء نوع من المقابلات مع قادة الفكر والرأي في المجالات السياحية والأمنية والدينية.

الصعوبات:

واجه الباحث صعوبة الحصول على إحصاءات عن الجريمة السياحية ووجد أنها تدرج ضمن إحصاءات الجريمة بصفة عامة كالقتل وحيازة الأسلحة النارية والذخائر والمفرقات بدون ترخيص.

فروض الدراسة:

دار في ذهن الباحث عدد من التساؤلات التي أثارتها مشكلة البحث وانتهت بنا إلى صياغة الفروض التالية:

١-التعريف بالسياحة وتاريخ تطورها وأنواعها.

٢-الأهمية الاقتصادية للنشاط السياحي في مصر.

٣-الأجهزة التي تشرف على النشاط السياحي في مصر.

٤-ماهية الجريمة السياحية.

٥-اتساع نطاق الجريمة السياحية.

٦-العلاقة بين الجريمة السياحية والتنمية الاقتصادية في مصر.

٧-دور الأجهزة الأمنية في مواجهة الجريمة السياحية.

٨-دور أجهزة الدولة الأخرى في مواجهة الجريمة السياحية.

٩-دور الجمهور في مواجهة الجريمة السياحية.

خطة البحث:

الفصل الأول: ماهية النشاط السياحي في مصر.

المبحث الأول: التعريف بالنشاط السياحي

المبحث الثاني: الأهمية الاقتصادية للنشاط السياحي

المبحث الثالث: أجهزة الإشراف على النشاط السياحي في مصر.

الفصل الثاني: الجريمة السياحية والتنمية الاقتصادية في مصر

المبحث الأول: الجريمة السياحية

المبحث الثاني: اتساع نطاق الجريمة السياحية

المبحث الثالث: العلاقة بين الجريمة السياحية والتنمية الاقتصادية

الفصل الثالث: دور أجهزة الدولة في مواجهة الجريمة السياحية

المبحث الأول: دور الأجهزة الأمنية في مواجهة الجريمة السياحية.

المبحث الثاني: مشاركة أجهزة الدولة الأخرى في مواجهة الجريمة السياحية

المبحث الثالث: مشاركة الجماهير في مواجهة الجريمة السياحية

نتائج وتوصيات

الفصل الأول

ماهية النشاط السياحي في مصر

إن مصر مهد الحضارة ونبع الثقافة ومنار الدين وملتقى الطرق بين العواصم الأسيوية والإفريقية والأوروبية، وتمتلك مصر ثلث آثار العالم، وخصها الله سبحانه وتعالى بمناخ مستقر دافئ طوال العام بفضل شمسها المشرقة، وشواطئ تمتلئ بالمحميات الطبيعية الساحرة والتي يسعى لزيارتها السياح من جميع أنحاء العالم وهذا ما سنتناوله في المبحث الأول لتعريف القارئ بالنشاط السياحي وتاريخه وأنواعه ثم ننتقل إلى بيان أن السياحة هي إحدى دعائم التنمية الاقتصادية في مصر ومصدرا من مصادر الدخل القومي وقوة دافعة للاقتصاد القومي وهذا ما سنركز عليه في المبحث الثاني.

ثم نتطرق إلى الأجهزة التي تشرف على النشاط السياحي في مصر في مبحث ثالث.

وبذلك نكون قد قسمنا هذا الفصل إلى مباحث ثلاث هم على التوالي:

المبحث الأول: التعريف بالنشاط السياحي

المبحث الثاني: الأهمية الاقتصادية للنشاط السياحي

المبحث الثالث: الأجهزة التي تشرف على النشاط السياحي في مصر

المبحث الأول

التعريف بالنشاط السياحي

إن السياحة تلك الظاهرة الإنسانية العملاقة والتي تعتبر صناعة كبيرة لها مكان بارز بين أنشطة البشر لم تؤخذ مكانتها العملية والعلمية إلا مع ميلاد هذا القرن الذي نحياه.

ومع الدور الخطير لهذه الصناعة وهذا العلم الكبير نجد أن نتناول موضوع السياحة من خلال النقاط التالية:

١-لمحة عن تاريخ السياحة.

٢-تعريف موجز للسياحة.

٣-أنواع السياحة.

٤-مقومات الجذب السياحي في مصر.

وسنحاول تغطية هذه النقاط بإيجاز وببساطة شديدة بعيدة عن الأبحاث الأكاديمية المتخصصة حتى يمكن الإلمام الكافي بأعماق ظاهرة السياحة:

١- لمحة عن تاريخ السياحة:

إن للسياحة تاريخ طويل وممتد في القدم ويرجع إلى تاريخ وجود الإنسان على ظهر البسيطة وتطور تاريخ ومفهوم السياحة مع تطور وتقدم الإنسان في مجال تطور وسائل الانتقال وقد مر تاريخ السياحة بثلاث حقب زمنية على الوجه الآتي[١]:

أولا: الحقبة الأولى:

ونستطيع أن نحدد نطاقها الزمني بأنها تبدأ منذ ظهور الإنسان على وجه الأرض حتى سنة ١٨٣٠م وتتميز هذه الحقبة بالسمات التالية:

أ- وسائل نقل بدائية برا وبحرا فقط.

---

[١] يوسف ويصا: لمحة خاطفة عن السياحة، تاريخها، وتطورها، مجلة البحوث السياحية بوزارة السياحة العدد التاسع نوفمبر ١٩٩١، ص١٧.

ب- أعداد قليلة من البشر.

ت- يتمثل السفر في الأغنياء والقادرين.

ث- الانتقال على مسئولية الفرد دون تدخل وسطاء.

ثانياً: **الحقبة الثانية**:

وتبدأ من سنة ١٨٤٠ وتنتهي سنة ١٩١٤ وتتسم هذه المرحلة بالآتي:

أ- تطوير وسائل النقل البحري والبري- بدخول السيارة والقطار والسفن الكبيرة.

ب- ازدياد أعداد المسافرين نسبيا.

ت- دخول الطبقات الوسطى ضمن المسافرين.

ث- دخول الوسطاء لتنظيم الرحلات وبدء ظهور الشركات السياحية.

ثالثاً: **الحقبة الثالثة**:

وتبدأ من سنة ١٩١٤ حتى الآن وتتميز هذه الحقبة بالآتي:

أ- التطور الهائل لوسائل النقل الثلاث برا وبحرا بدخول وسائل النقل الجوي بطاقاتها العملاقة إلى ميدان السياحة.

ب- انتقال أعداد هائلة من البشر من دولهم إلى دول أخرى بقصد السياحة.

ت- أصبحت الطبقة الوسطى من البشر تمثل الغالبية من مجموع السائحين فلم تعد السياحة قاصرة على الأغنياء.

٢- تعريف السياحة:

توجد تعريفات متعددة للسياحة تقتصر على تعريف واحد لها دون التوغل في باقي التعريفات التي ليست من صميم بحثنا وتبعدنا عن موضوع البحث فالسياحة هي انتقال الإنسان من موطن إقامته الأصلي إلى مكان آخر يقيم فيه أكثر من ٢٤ ساعة وليس بهدف العمل أو الإقامة الدائمة.

٣- أنواع السياحة:

تتمثل أنواع السياحة في الآتي:

١-السياحة الثقافية.

٢-السياحة الترفيهية.

٣-السياحة الدينية.

٤-السياحة العلاجية.

٥-السياحة الرياضية.

٦-السياحة (الحوافز)

٧-سياحة المؤتمرات ورجال الأعمال.

٤- مقومات الجذب السياحي في مصر:

لا يستطيع أن ينكر أحد أن مصر تتمتع بكل المقومات التي تجعلها[١] بلدا سياحيا من الطراز الأول، فيها تراثنا الفرعوني والقبطي والإسلامي الذي لا يدانيه تراث آخر في العالم، أن كل ما تحتويه إيطاليا وأسبانيا وفرنسا أو اليونان والمكسيك لا يعد شيئا مذكورا بالنسبة لكنوزنا الأثرية، بل أن مدينة القاهرة بمفردها بكل ضوضائها وزحامها تفوق أي مدينة في العالم من حيث ما تقدمه من نماذج حضارية.

تتمتع مصر بمقومات سياحية أخرى سواء من حيث شمسها الساطعة شتاءا وشواطئها الجميلة صيفا ومياهها الفيروزية وشعبها الوديع المضياف.

نعم هناك بلاد تشاركنا في تلك المقومات، ولكن الذي يتفرد به دون العالمين جميعا هو ذلك التراث الحضاري الرائع، وهو تراث له جاذبية خاصة لكل سكان الأرض من أقصاها إلى أدناها ويرجع ذلك إلى أنه تراث معروف للعام والخاص، فليس هناك طفل أو شاب أو شيخ في أي مكان في العالم إلا ويريد أن يرى بعينيه الأهرامات

---

[١] د. سعيد النجار، السياحة المفتري عليها، النشرة السياحية لوزارة السياحة، العدد الثاني، ١٩٩٣، ص١١.

وأبو الهول ووادي الملوك وكنوز توت عنخ أمون تلك الآثار وغيرها التي تبلغ ثلث أثار العالم تجعل من مصر متحفا يفد إليه الجميع.

ورغم كل هذه المقومات إلا أن مصر لم تستغل هذه المقومات السياحية الاستغلال الأمثل، نعم ازدهرت السياحة خلال السنوات الخمس الأخيرة، وقامت وزارة السياحة بجهود رائعة في سبيل تقديم تراثنا السياحي للعالم الخارجي، ورفع مستوى الخدمات السياحية، وتذليل العقبات العديدة التي كانت تعوق انتعاش السياحة، ولكن هذا شيء، ووصول السياحة إلى المقام الذي تستحقه مصر شيء آخر، وأن ما تحققه مصر من دخل من السياحة ما زال على أحسن الافتراضات وأقصى التقديرات زهيدا بالنسبة لمقوماتنا السياحية، وبالنسبة لما تحققه بلاد الصف الأول السياحية مثل إيطاليا وفرنسا وأسبانيا[1].

كما أن العوامل التي تحد من ازدهار النشاط السياحي من عدم استقرار أمني، واعتداء على السائحين، وانتشار الأمراض والأوبئة، والثورات، والحروب الأهلية، وقيود السفر، والثورات الطبيعية من براكين وزلازل، غير موجودة بمصرنا واحة الأمن والأمان إلا أنه ظهر في الآونة الأخيرة جماعات إرهابية ترتدي عباءة الإسلام ولها أفكار ومعتقدات متطرفة، منها أن السياحة حرام، وأن الدخل السياحي بالتبعية حرام، وأخذت تصعد مواجهتها للنشاط السياحي مستخدمة العنف والسلاح وسيلة لمحاربته والقضاء عليه ومن هنا ظهر عامل ومقوم الأمن كمقوم جديد يضاف إلى مقومات الجذب السياحي، لم يكن في الحسبان وفرض نفسه على الخريطة السياحية، فيجب على الدولة حكومة وشعبا التضافر معا للقضاء على هذه الجماعات الإرهابية المتطرفة وتوفير مقوم الأمن للنشاط السياحي ليستمر في ازدهاره وتقدمه. وتعود فائدته ومنفعته الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع بأسره.

---

[1] د. سعيد النجار، مرجع سابق، ص١٢.

المبحث الثاني

الأهمية الاقتصادية للنشاط السياحي

في مصر

"تعتبر السياحة من الأنشطة الإنسانية، التي حققت نموا كبيرا خلال الثلاث عقود الماضية على مستوى العالم، وإن كانت نسب النمو تتفاوت بين الدول المتقدمة والدول النامية، كما تتفاوت أيضاً بين الدول النامية نفسها، وتسعى كل الدول على كافة مراحل نموها إلى زيادة مساهمة النشاط السياحي في اقتصادياتها وعلى وجه خاص في مجال النقد الأجنبي والعمالة ولم يعد هناك دولة تنكر أهمية السياحة في التنمية الاقتصادية"[١].

ولكي نستطيع الغوص في أعماق الأهمية الاقتصادية للنشاط السياحي في مصر فهذا يتطلب منا بحث المزايا الاقتصادية للنشاط السياحي ثم الآثار الاقتصادية لهذا النشاط.

أولاً: المزايا الاقتصادية للنشاط السياحي في مصر:

١) أن السياحة تغل بالعملات الحرة نتيجة بيع الخدمات السياحية والسلع المتصلة بها، ويتغلغل هذا الدخل وبطريقة مباشرة ذات قاعدة توزيع عريضة في الاقتصاد القومي محققا انسيابا واسعا في الدخول المترتبة على النشاط السياحي في كافة مراحل البيع وفي قطاعات النقل، ومختلف مكونات القطاع السياحي وسائر المرافق والخدمات والمعاملات المترتبة على الإنفاق الاستهلاكي[٢].

٢) تعتبر السياحة سوقا قابلة للتوسع تفتح آفاقا جديدة لزيادة النشاط الاقتصادي نتيجة الزيادة في دخول الأسرة والأفراد.

---

[١] عبد الرحمن سليم، التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال العمل السياحي، ص٧.

[٢] بحوث ودراسات إحصائية في اقتصاديات السياحة والاستثمار فيها، الإدارة العامة للبحوث والدراسات الإحصائية وزارة السياحة، الشركة المصرية للطباعة والنشر، ص٩.

٣) تتطلب السياحة استثمارات منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بغيرها من القطاعات الإنتاجية الأخرى كالصناعة والزراعة والبترول.

٤) أن السياحة تقدم للدولة قطاعا تصديريا يحفر فيه المستهلك الأجنبي بحثا عن المنتج أو الخدمة دون حاجة إلى شحن أو تحرك مكاني للمنتج.

٥) أن المنتج السياحي المباع يقوم أساساً على خدمات وثروات غير مادية لا تغل بطبيعتها عائدا بغير طريق السياحة مثل المناخ المعتدل وجمال الطبيعة ووجود أماكن تاريخية وثروات أثرية[١].

ثانياً: الآثار الاقتصادية للسياحة:

أن للسياحة آثار اقتصادية على المستوى القومي يمكن إيجازها في الآتي[٢]:

١- الآثار المباشرة:

وهي تلك الآثار التي تعكسها السياحة على الاقتصاد وتشمل الآتي:

أ- أثار السياحة على ميزان المدفوعات.

ب- أثار السياحة على العمالة.

ت- أثار السياحة على إعادة توزيع الدخل.

ث- أثار السياحة على المستوى العام للأسعار.

٢- الأثار الغير مباشرة:

وهي تلك الآثار التي تنتجها الأنشطة السياحية وتتمثل في الآتي:

أ- الأثر المضاعف للسياحة.

ب- أثار السياحة على سوق بعض السلع.

ت- أثار السياحة على تنمية المرافق الأساسية.

---

[١] تقرير المجالس القومية المتخصصة للإنتاج والشئون الاقتصادية، الدورة الرابعة ١٩٧٨، ط٢، ١٩٨٤، ص٢٨٧.

[٢] المرجع السابق، ص٣٠٤.

ث- أثار السياحة على جذب الاستثمارات الأجنبية.

ونظراً لأن الخوض في تفصيلات الآثار الاقتصادية للسياحة المباشرة والغير مباشرة يخرج بنا عن موضوع البحث وهو ليس في مجال اهتمامنا فإنني اكتفي بالإشارة الموجزة إلى هذه الآثار بما يخدم مجال بحثنا.

١- الأثار المباشرة:

أ- أثار السياحة على ميزان المدفوعات:

تمثل السياحة جزء من المعاملات غير المنظمة وتأخذ ضمن مختلف الصادرات الغير منظورة كالملاحة والتأمين المعاملات المصرفية وغيرها.

ولما كان ميزان المدفوعات يتكون من جزئين رئيسيين هما: ميزان المعاملات التجارية وحركة رأس المال فإن الدخل السياحي يؤثر على الميزان التجاري وحركة رأس المال تأثيرا إيجابيا في حالة ارتفاعه وتأثيراً سلبيا في حالة انخفاضه[١].

ب- أثار السياحة على العمالة:

تؤثر السياحة تأثيرا إيجابيا مباشرا على زيادة العمالة في الدول السياحية لأن السياحة وهي صناعة مركبة تشتمل على كثير من الصناعات التي تستوعب أعداد كبيرة من الأيدي العاملة، وأن ازدهار السياحة يؤدي إلى الحد من ظاهرة البطالة التي تكافحها الدولة الآن لانتشارها وارتفاع معدلها وأثارها السلبية على المجتمع فتحاول الدولة بقدر المستطاع القضاء عليها.

جـ- أثر السياحة على إعادة توزيع الدخل:

تؤدي السياحة إلى تطوير وتنمية المناطق الأقل حظا من التنمية، أو تتجه التنمية السياحية غالبا إلى المناطق التي تتوافر لها مزايا طبيعية ومناخية أقرب إلى الطبيعة منها إلى العمران المدني كالشواطئ ومناطق الجبال والبحيرات والتي كثيرا ما تكون محرومة من العمران الذي يصطحب التقدم الصناعي والزراعي.

---

[١] د. صلاح الدين عبد الوهاب، اقتصاديات السياحة والفنادق، ص٥.

وبامتداد السياحة إلى هذه المناطق يعود التوازن إليها نتيجة الاستثمارات التي تصطحب الدخول في المشروعات السياحية، وبالتاي تزيد من دخول المنشآت والأفراد وإعادة توزيع الدخول مما يحقق التوازن بين المناطق السياحية والمناطق العمرانية المصاحبة للتقدم الزراعي والصناعي[١].

د- أثر السياحة على المستوى العام للأسعار:

تزيد السياحة من الإنتاج والاستهلاك كثيرا من القطاعات الإنتاجية وبذلك تميل الأسعار إلى الارتفاع بسبب ارتفاع مستوى المعيشة ونتيجة لزيادة الطلب على أنواع جديدة من السلع والخدمات[٢].

٢- الأثار الغير مباشرة:

أ- الأثر المضاعف للسياحة:

لا تقتصر الأثار الاقتصادية للدخل السياحي على مبلغ هذا الدخل بل تتعداه إلى مضاعفته نتيجة للطبيعة الخاصة للإنفاق السياحي وتداخل المنشآت السياحية من فنادق وغيرها في المعاملات ذات الطبيعة المتباينة في قطاعات أخرى.

هذا الأثر المضاعف للدخل السياحي يدور في حركة الاقتصاد القومي دورات متعددة بحسب قوة هذا الاقتصاد ويكون أثرها أكبر من قيمة الدخل الأصلي.

ب- أثر السياحة على سوق السلع:

تبين من الدراسات الحديثة أن السائحين يحتفظون بحوالي ثلث ميزانياتهم الترويحية للإنفاق على المشتريات من الدول التي يزورونها مثل التذكارات السياحية والمنتجات الوطنية التي يجدونها مناسبة، ويعتبر هذا الإنفاق من قبيل التصدير لمنتجات وطنية دون حاجة إلى شحن وتسويق خارجي وأن هذا التصدير للمنتجات الوطنية يعتبر تصديرا خالصا من صعوبات المنافسة في التجارة الدولية[٣].

---

[١] د. صلاح الدين عبد الوهاب، السياحة الدولية، ص١٢٧.

[٢] عبد الرحمن سليم، مرجع سابق، ص٥١.

[٣] د. صلاح الدين عبد الوهاب، السياسة القومية للتسويق السياحي، ص١١٢.

جـ- أثر السياحة على تنمية المرافق الأساسية:

أن زيادة حركة السياحة وبصورة منتظمة يؤدي إلى زيادة دخل الدولة من العملات الحرة، مما يزيد عن قدرة الدولة على زيادة كفاءة مرافقها أساسية، وامتداد العمران السياحي إلى مناطق بعيدة وما يتطلبه ذلك من إنشاء مرافق أساسية في هذه المناطق السياحية.

د- أثر السياحة في زيادة فرص الاستثمار الأجنبي والوطني:

تعتبر المشروعات السياحية أكثر المشروعات الإنتاجية جذباً لرؤوس أموال المستثمرين الأجانب والوطنيين، لأن السياحة كصناعة مركبة تتضمن مجالات مختلفة للاستثمار مثل الفنادق- مراكز الاستشفاء- المطاعم والملاهي، مراكز الرياضة والترويح والقرى السياحية والبواخر السياحية وشركات السياحة ووسائل النقل السياحي.

المبحث الثالث

أجهزة الإشراف على النشاط السياحي في مصر

من أولى واجبات الدولة الحديثة هي تنمية ثرواتها والمحافظة على مواردها سواء كانت تلك الموارد طبيعية أو صناعية أو زراعية أو تجارية، ولاشك أن حماية تلك الموارد يقتضي وجود أجهزة متخصصة للقيام بهذا الواجب[1]، وعلى أساس ذلك فإنه إذا كانت قوانين تنظيم النشاط السياحي وقانون حماية الأثار المصرية تمثل الدعامة القانونية لتحقيق الأمن السياحي، إلا أن ذلك وحده لا يكفي لتحقيق هذه الغاية، بل لابد من وجود أجهزة تراقب تنفيذ تلك القوانين، هذا يقتضينا التعرض بالدراسة للأجهزة الإدارية التي تساهم في تنشيط الحركة السياحية، ثم نتناول بعد ذلك جهاز شرطة السياحة ودوره في تنمية الحركة السياحية عن طريق تحقيق الأمن للسائحين الزائرين للبلاد خلال فترة تواجدهم فيها.

الأجهزة الإدارية التي تشرف على النشاط السياحي:

نتناول بالدراسة وزارة السياحة والهيئة العامة لتنشيط السياحة ثم الهيئة العامة للآثار وأخيرا الإدارة العامة لشرطة السياحة والأثار:

١- وزارة السياحة:

- نشأت بالقرار الجمهوري رقم ١٤٤١ لسنة ٦٦ لرسم السياسة والبرامج الخاصة بتنشيط السياحة وإصدار القوانين واللوائح الخاصة بتنظيم الحركة السياحية سواء كانت خارجية أو داخلية.
- التخطيط في مجال السياحة وتطوير الأساليب التي من أجلها تنمو وتزدهر الحركة السياحية لجلب السائحين.

---

[1] لواء/ محمود السباعي، إدارة الشرطة في الدولة الحديثة، ط٦٣، ص٦٠.

- العمل على نشر الدعاية في الخارج من خلال مكاتبها الخارجية لترويج الحركة السياحية للبلاد.
- الإشراف على إجراء الاتفاقيات السياحية لجلب السائحين.
- الإشراف على تنفيذ القوانين الخاصة بالفنادق والمحلات السياحية وشركات السياحة ومنح التراخيص للمرشدين السياحيين وشركات السياحة وتوقيع الجزاءات على جميع الهيئات التي تعمل في النشاط السياحي وسحب تراخيصها إذا أضرت بالحركة السياحية أو أخلت بواجبها نحو السائحين[١].

٢- الهيئة العامة لتنشيط السياحة:

- صدر القرار الجمهوري رقم ٦٩١ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ٧٩١ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء هيئات إقليمية لتنشيط السياحة وبمقتضى هذا القرار أنشئ في كل إقليم سياحي بالجمهورية هيئة لتنشيط السياحة فيه، وتمنح هذه الهيئة الشخصية الاعتبارية، وتعمل على دراسة الإقليم من حيث إمكانياته الطبيعية والتجارية ووسائل التسويق السياحي ورفع مستوى الخدمات السياحية به لجلب أكبر عدد من السائحين.
- ولقد صدر بعد ذلك القرار الجمهوري رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨١ بإنشاء الهيئة العامة لتنشيط السياحة- باعتبارها هيئة مستقلة تقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنشيط السياحة وعقد الاتفاقيات مع الشركات السياحية الأجنبية والتنسيق مع الأجهزة الإعلامية بالخارج لنشر الدعاية المطلوبة والعمل على جذب السائحين من كافة بلاد العالم[٢].

٣- الهيئة العامة للآثار:

---

[١] لواء دكتور/ محمد شريف إسماعيل، الأجهزة التي تشرف على النشاط السياحي في مصر، مجلة بحوث الشرطة العدد الرابع ١٩٩١، ص٥٠.

[٢] عميد/ عبد اللطيف حمادة، دور شرطة السياحة والقضاء المصري في تنمية السياحة، بحث بمعهد القادة، كلية التدريب والتنمية، الدورة ٤٣، عام ٨٥ ص٩.

- وهي تختص بمقتضى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ بالإشراف على كل ما يتعلق بشئون الأثار من مناطق أثرية ومتاحف.
- تتولى هذه الهيئة الكشف عن الآثار الكائنة فوق سطح الأرض والتنقيب عما هو موجود منها تحت سطح الأرض، ولاشك أن الأثار المصرية القديمة تعتبر من أهم عناصر الجذب السياحي للبلاد وذلك يرجع إلى تاريخها الحضاري العريق، وقد اهتم المشرع المصري بحماية الأثار باعتبارها العمود الفقري والركيزة الأولى لتنشيط الحركة السياحية في مصر.
- كما تختص الهيئة باتخاذ اللازم نحو تطوير المتاحف الأثرية والفنية لتواكب أرقى المتاحف العالمية.
- تقوم الهيئة عن طريق خبراء الأثار التابعين لها بترميم القطع الأثرية النادرة للحفاظ على التراث المصري، كما أن لها أن تستعين بالخبرات الأجنبية في هذا المضمار.
- تلعب هذه الهيئة دورا فعالا للدعاية السياحية عن مصر وأثارها عن طريق إرسال بعض القطع الأثرية وفقاً لاتفاقيات دولية لعرضها في المعارض العالمية[١].

٤- الإدارة العامة لشرطة السياحة والأثار:

- أن الأمن والاستقرار دعامة هامة وأساسية من دعامات الجذب السياحي ولابد أن تأخذ سياسات وخطط التنمية الشعبية في اعتبارها دعم الأمن والاستقرار على أرض الوطن بصفة عامة والمناطق السياحية بصفة خاصة، لأن غياب عنصر الأمن والاستقرار له أثاره السلبية الحادة على حركة السياحة بصفة عامة.

---

[١] لواء دكتور/ محمد شريف إسماعيل، مرجع سابق، ص٥٠.

- ولما مصر عرفت السياحة قبل الكثير من الدول فأثارها تضم ثلث أثار العالم بالإضافة إلى كم لا حصر له من الأراضي الأثرية التي تحوي كنوزا في باطنها لم تكتشف بعد، كل هذا جعل من مصر متحفا يفد إليه زوار من جميع الجنسيات والديانات، لذلك كان طبيعيا أن يفكر المسئولون بها في إنشاء جهاز متخصص لتأمين السائحين وحراسة المتاحف وتأمين المناطق الأثرية.
- ونظرا للدور الهام والرئيسي الذي يقوم به هذا الجهاز الأمني من تأمين السائحين عقب وصولهم إلى موانى البلاد وفي تنقلاتهم لزيارة المنتجعات السياحية، وكذا الإقامة لحين المغادرة مما يكون له أثره الواضح في الارتفاع بالناتج الاقتصادي للسياحة، فإننا نتناول هذا الجهاز من وجهتين أساسيتين هما:

أ- المراحل التاريخية لتطور الإدارة العامة لشرطة السياحة والآثار.

ب- اختصاصات الإدارة العامة لشرطة السياحة والأثار.

وذلك حتى نبين الدور الأمني الذي يقوم به هذا الجهاز الأمني ليستقر في ذهن القارئ مدى أهميته في الساحة الأمنية.

أ- المراحل التاريخية لتطوير الإدارة العامة لشرطة السياحة والأثار[1].

"عرفت مصر جهازا متخصصا للأمن السياحي في أكتوبر عام ١٩٤٩م يقصد الحفاظ على سمعة البلاد، واتخاذ الإجراءات القانونية تجاه كل من يحاول الإضرار بها، وقد تمثل هذا الجهاز في إنشاء حكمدارية للبوليس السياحي والمتاحف كانت تتبع إدارة الأمن العام بوزارة الداخلية.

[1] عميد د. عادل محمد الفقي، الحماية الجنائية للسياحة، مجلة الأمن العام، العدد ١٤٠ ص٤٩.

- وفي عام ١٩٥٦ وفي أعقاب الثورة رأت وزارة الداخلية إدماج حرس متاحف القصور الملكية وحرس المتحف المصري مع البوليس السياحي في وحدة واحدة أطلق عليها مسمى حكمدارية البوليس السياحي والمتاحف.
- وفي عام ١٩٦١ طلبت مصلحة الأثار من وزارة الداخلية تأمين وحراسة الأثار نظرا لكثرة الأثار وتهريبها للخارج في ذلك الوقت وقد استجابت وزارة الداخلية لهذه الرغبة وعينت ضابطين من حكمدارية البوليس السياحي والمتاحف لتأمين وحماية الأثار أحداهما يختص بالمناطق الأثرية في الوجه البحري والأخر في الوجه القبلي، وتم تعديل المسمى إلى حكمدارية شرطة السياحة وحرس المتاحف والأثار، حيث أصبح من اختصاص هذا الكيان الجديد حراسة وتأمين الأثار ونقلت تبعيته إلى وكيل الوزارة للشرطة المتخصصة.
- وفي عام ١٩٦٢ حدث تنازع في الاختصاص بين شرطة تأمين وحماية الأثار وبين تفتيش الأثار بالمناطق الأثرية المختلفة، كان من نتيجته انفراد تفتيش الأثار بالاختصاصات التي كانت مخولة للشرطة من قبل.
- وفي عام ١٩٧٣ وأما تزايد سرقات الأثار وتهريبها، طلبت مصلحة الأثار من وزارة الداخلية أعارتها عددا من الضباط لتأمين وحماية الأثار وبذلك أعيدت للشرطة الاختصاصات الأصلية في هذا المجال مرة أخرى.
- وفي عام ١٩٧٦ صدر القرار الجمهوري رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦ برفع مستوى حكمدارية شرطة السياحة وحرس المتاحف والأثار إلى مستوى الإدارة العامة لشرطة السياحة والأثار وتم إخضاعها لإشراف السيد اللواء/ مساعد الوزير للشرطة المتخصصة ثم نقلت التبعية بعد ذلك للسيد اللواء/ مساعد الوزير للأمن الاقتصادي.
- وأخيرا صدر القرار رقم ٦٠٠٩ لسنة ١٩٩١ بتعديل الهيكل التنظيمي للإدارة العامة لشرطة السياحة والأثار في ديسمبر ١٩٩١.

ب- دور الإدارة العامة لشرطة السياحة والأثار:

- تأمين السائح والمنشآت السياحية.
- حراسة المتاحف وتأمين زائريها من المصريين والأجانب.
- تأمين المناطق الأثرية ومن يرتادها من المصريين الأجانب والإشراف على الخفراء الخصوصيين الذين تعينهم هيئة الآثار لحراسة هذه المناطق.
- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالمحافظة على سمعة البلاد السياحية واتخاذ الإجراءات القانونية ضد كل من يحاول الإضرار بها.
- التعاون مع الأجهزة الأمنية المختصة بوزارة الداخلية في مكافحة الجرائم السياحية.
- التعاون مع الأجهزة المختصة بوزارة السياحة في الإشراف على إجراءات استقبال السائحين بالمنافذ وتأمينهم في الإقامة والتنقلات وتقديم أي معونة مطلوبة لهم ولحين مغادرة البلاد.
- مراقبة المحلات التي تتعامل في السلع السياحية للتأكد من التزاممها بمواصفات الجودة وعدم استغلال السائحين.
- ليس من مهام شرطة السياحة رصد حركة ونشاط السائحين ولكن مهمتها في المقام الأول تأمينهم.
- مكافحة النشاط الإجرامي في مجال السياحة والأثار والمتاحف ومنع وضبط الجرائم التي تقع على السائح أو المنشأة السياحية أو المتاحف وكذا المناطق الأثرية.
- تلقى الشكاوى والبلاغات التي يتقدم بها السائحين وكذا بلاغات المواطنين المتعلقة بالسياحة والأثار والمتاحف[1].

---

[1] لواء/ فخر الدين خالد عبده، دور أجهزة الأمن في مجال التنمية السياحية في مصر، مجلة الأمن العام العدد ١٣١ ص١١.

- الأمر الذي نود أن نأكده من خلال استعراضنا للتطور التاريخي للإدارة العامة لشرطة السياحة والآثار ودورها في تحقيق الأمن السياحي هو أن ما يتمتع به السائح من حماية وأمن بمصر يرجع في المقام الأول إلى سياسات أمنية رشيدة وتخطيط جيد لمنع الجريمة وضبطها، والتزام من جميع أجهزة الشرطة ومن بينها شرطة للسياحة والأثار بالسياسات والتنفيذ الجيد للخطط الأمنية، وأداء يومي لأجهزة الأمن منضبط يتسم بالإخلاص والتفاني والجدية، وكلها عناصر تؤدي إلى مناخ من الأمن والاستقرار يسود مصر ويوفر الحماية والأمن لكل من يعيش على أرضها من المصريين والأجانب.

ويأتي بعد ذلك ما تقوم به شرطة السياحة والأثار في خدمة أمن السائح وأمن المتاحف والمناطق الأثرية ليكون تعزيزا وإضافة إلى خدمات جهاز الشرطة الأمنية.

ونود أن ننوه إلى أن جهود رجال الشرطة في مجال الأمن السياحي لابد أن يدعمها وعي سياحي لدى الجماهير تدرك من خلاله الأبعاد المختلفة للسياحة ودور المواطن في التنمية السياحية والجذب السياحي، وتجميل صورة مصر لدى السائح الذي يزورها بالابتعاد عن السلوكيات السلبية التي تشوه مصر والمصريين والمساعدة والمساهمة في حماية السائح.

الفصل الثاني

الجريمة السياحية والتنمية الاقتصادية

في مصر

إن الجريمة السياحية في مصر كانت لا تشكل خطورة إجرامية تهدد أو تمس النشاط السياحي، وكانت تستهدف الاستيلاء على مال السائحين ولم تمتد في يوما ما إلى الاعتداء على حياتهم إلا فيما ندر، وكانت بالتالي لا تؤثر على النشاط السياحي وهذا ما سنتناوله في المبحث الأول بعنوان الجريمة السياحية.

إلا أنه منذ عامين أو أكثر اتسع نطاق هذه الجريمة ليدخل في نطاقها حوادث إطلاق الرصاص على السائحين وإلقاء العبوات الناسفة على وسائل انتقالهم وزعزعة الاستقرار الأمني في مصر، من فئة ضالة ترتدي عباءة الإسلام وتحرم النشاط السياحي باسم الإسلام وتضرب السياحة وتخرب اقتصادها، وإنما هي في الواقع تضرب الشعب المصري في لقمة عيشه وهذا ما سنعكف على إظهاره في المبحث الثاني بعنوان اتساع نطاق الجريمة السياحية "الإرهاب".

وأخيرا نتناول العلاقة بين الجريمة السياحية والتنمية الاقتصادية في مصر في مبحث ثالث.

المبحث الأول

الجريمة السياحية

الجريمة بصفة عامة هي كل فعل أو الامتناع عن فعل يعاقب عليه القانون ولكي تكون هناك جريمة يجب توافر ثلاثة أركان:

- **ركن تشريعي:**

يتمثل في وجود نص في القانون يعاقب على القيام بعمل معين أو الامتناع عن عمل معين.

- **ركن مادي:**

يتمثل في الإقدام على الفعل الذي جرمه القانون أو الامتناع عن العمل الذي أوجب القانون القيام به.

- **ركن معنوي:**

يتمثل في القصد الجنائي أي اتجاه نية الفاعل وإراداته إلى القيام بالعمل المجرم قانونا أو الامتناع عن العمل الذي أوجبه القانون.

- يجب أن نلاحظ أنه لا يشترط لمعاقبة من أقدم على ارتكاب الجريمة أن يكون عالما أن هناك نصا في القانون يعاقب على هذا العمل الذي قام به، أو عن الامتناع عن القيام بعمل معين يوجب القانون القيام به، لأن الجهل بالقانون ليس بعذر.

- **الجريمة السياحية:**

يقصد بها الجريمة التي يكون أحد أطرافها سائحا أو مجموعة من السائحين سواء كانوا جناة أو مجنيا عليهم أو تلك التي تقع على المنشآت الفندقية أو المنشآت السياحية[1].

---

[1] لواء/ فخر الدين خالد عبده، الجريمة السياحية، مجلة الأمن العام، العدد ١٣٥ ص٥.

- إن السائح في مصر يجب أن يشعر أثناء تجوله في البلاد بالأمن على شخصه وماله وعرضه، فإذا تعرض لجريمة ما مثل السرقة أو الاعتداء فإن ذلك سوف يترك بالضرورة أثرا سيئا في نفسه، وينعكس بالتالي على شعوره تجاه مصر، ويقوم بنقل صورة سيئة إلى مواطنيه عند عودته لبلاده، مما يؤدي إلى عزوف الكثير منهم عن الحضور إلى بلدنا خوفا من التعرض لمثل ما تعرض له أحد أبناء بلدهم، كما يؤدي إلى إحجام السائح نفسه عن الحضور مرة أخرى إلى بلدنا مصر.
- مما لاشك فيه أن الجريمة السياحية في أي دولة ما تؤدي إلى انحصار النشاط السياحي في نطاق ضيق للغاية، والدليل على ذلك أنه إذا توافرت مقومات الجذب السياحي دون توافر عنصر الأمن والطمأنينة لهؤلاء السائحين في دولة ما يسبب الجريمة فإن ذلك يمنع السفر للسياحة إليها، يجعل الشركات العالمية تعزف عن توجيه نشاطها السياحي إلى تلك الدولة.
- ونتكلم الآن عن سمات المجرم السياحي مرورا بطبيعته ونوعية الجرائم السياحية وانتهاء ببعض نماذج للمجرمين السياحيين.

سمات المجرم السياحي:

إذا استعرضنا فئات المجرمين الذين تخصصوا في ارتكاب الجرائم على السائحين نتبين أن معظمهم يتسم بالسمات التالية[1]:

١-أن الغالبية العظمى من هذه الفئات من أنصاف المتعلمين أو ممن لم ينالوا قسطا كافيا من التعليم مثل سائقي سيارات الأجرة- الباعة الجائلين- المتسولين - تجار العاديات - مستخدمي الفنادق - أصحاب الدواب والركوب.

٢-أفراد هذه الفئات يهتمون دائما بمظهرهم وملابسهم.

---

[1] لواء/ فخر الدين خالد عبده، حماية السائح وأمنه بجمهورية مصر العربية مجلة الأمن العام العدد ١٢٦ ص٥.

٣-أنهم يعرفون جيدا طبائع الشعوب وتقاليدهم ورغباتهم وذلك بحكم احتكاكهم المستمر بمختلف الجنسيات مما يساعدهم على إتقان دورهم في ارتكاب جرائمهم على السائحين من مختلف الجنسيات.

٤-معظمهم يتخذ من وظيفته أو عمله أو مهنته ساترا لارتكاب الجرائم ومنهم من يعتمد في معيشته على حصيلة ما يرتكبه من جرائم.

٥-منهم من يقومون ببعض الحيل التي أصبحت معروفة لرجال الشرطة وخاصة شرطة السياحة والأثار وذلك لتسهيل قيامهم بارتكاب جرائمهم.

٦-ينحصر نشاطهم الإجرامي على جرائم الأموال ولا يلجأون إلى ارتكاب جرائم الأشخاص إلا مضطرين.

٧-أنهم غالبا ما يقومون بارتكاب جرائمهم قرب مغادرة السائح المجني عليه البلاد حتى يفوته فرصة الإبلاغ أو اتخاذ أي إجراء قانوني ضدهم مما يجعلهم يعتادون ارتكاب جرائمهم.

٨-لا يميل إلى العنف.

- طبيعة ونوعية الجرائم السياحية:
- تشترك غالبية الجرائم السياحية في توافر دافع مشترك هو حصول الجناة على نفع مادي أما الدوافع الأخرى تكون منتفية وذلك لعدم تعارض المصالح والميول والرغبات بين الجناة والسائحين.

وتتمثل هذه الجرائم في الآتي[١]:

---

[١] المستشار/ عادل محمد خير، الجرائم السياحية في التشريع المصري، القاهرة، دار النهضة العربية، ط١، ١٩٨٩، ص٣.

أولاً: **جرائم الأموال**:

تستهدف هذه الجرائم الاستيلاء على أموال السائحين ويتبع الجناة في ذلك طريق السرقة والنشل والنصب.

١- جرائم السرقات:

وكما هو معروف قانونا أن السرقة هي اختلاس مال منقول مملوك للغير بنية تملكه دون علمه أو رضاه، نجد أن السائحين يتعرضون لهذه الجريمة من سرقة متعلقاتهم كحقائب خاصة بهم أو كاميرات تصوير وخلافه، سواء أكانت هذه السرقة سرقة عادية أو سرقة بالإكراه بكافة صورها وأشكالها.

٢- جرائم النشل:

النشل نوع من السرقة يستخدم فيه الجاني خفة يده وسرعته ليجرد المجني عليه من ماله الذي يحمله بين طيات ملابسه، ويحدث هذا النوع من السرقة في المنتجعات السياحية التي تزدحم بالسائحين وتكون حصيلة النشل هي حافظة نقود السائح أو ساعته أو غيرها.

٣- جرائم النصب:

هو نوع من الاستيلاء على الأموال باستعمال طرق احتيالية وأسلوب ارتكابها يتم عن طريق إيهام السائح. بوجود تمثال أو قطعة أثرية لها قيمة تاريخية لا تقدر بثمن وأنه يمكن الحصول على هذا التمثال أو القطعة الأثرية بعد دفع مبلغ معين من المال وبعد ذلك يتضح أن هذا التمثال أو هذه القطعة الأثرية مقلدة ولا تساوي المبلغ الذي تم دفعه[١].

---

[١] مقدم/ محمد علي عثمان، نحو مزيد من الانضباط في منطقة الأهرام الأثرية، بحث جماعي مقدم لكلية الدراسات العليا، دبلوم إدارة وتنظيم الشرطة مايو ١٩٨٩ ص٤٨.

ثانياً: **جرائم النفس**:

من أهم أنواع هذه الجرائم هي القتل والجرح والضرب، وهذه النوعية من الجرائم نادرة الحدوث، حيث أن هذه الجرائم تنتج من المشاحنات والخلافات بين الأفراد واختلاف الأهداف والمصالح والرغبات وتعارض الميول والأهواء، وهو ما لا يتوافر أسبابه بين الجناة والسائحين.

ثالثاً: **جرائم العرض**

أهم أنواع جرائم العرض هي هتك العرض والاغتصاب والتعرض بالمعاكسة للسائحات، ويلاحظ أن هذه النوعية من الجرائم قد قلت إلى حد كبير لانتشار الوعي السياحي لدى الجمهور، وسرعة ملاحقة الشرطة للجناة، وضبطهم وتقديمهم للمحاكمة.

بعض نماذج المجرمين السياحيين:

يعرض في السطور التالية لبعض نماذج المجرمين السياحيين الذين يتسببون بجرائمهم هذه مضايقة السائحين وإقلاق راحتهم والحد من متعتهم بغيتهم في ذلك استنزاف أموالهم وهذه النماذج تتمثل في الآتي وذلك على سبيل المثال وليس الحصر:

١) الباعة الجائلون:

نظم القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ أحوال الباعة الجائلون بصفة عامة فهناك فئة منهم يحترفون ببيع السلع والهدايا التذكارية للسائحين، وهم منتشرون في المناطق السياحية ويتسببون في مضايقة السائحين ومطاردتهم بالإلحاح عليهم لشراء ما يبيعونه، مما قد يدفع بالسائحين أحياناً إلى الشراء تخلصا من المضايقة- كما أنهم قد يرتكبون جرائم مع السائحين كالنشل والمعاكسة...وخلافه.

٢) أصحاب الشقق المفروشة:

تلاحظ أن أغلبية السائحون العرب يفضلون الإقامة في شقق مفروشة بعيدا عن الفنادق والتي غالباً ما تكون محجوزة في فترة الصيف أو لارتفاع أسعار الإقامة بها، وغالبا ما يقوم أصحاب الشقق المفروشة باستغلال السائحين العرب عن طريق إيجار

مرتفع لها، كما قد يقوم بعضهم بنفسه أو من خلال ممارس حارس العقار بالإتجار في الرقيق الأبيض والدعارة[1].

٣) أصحاب الشركات السياحية:

منهم من يستغل السائحين بالعمل على تقديم تسهيلات معينة لهم أو تنظيم رحلات خاصة بعيدا عن النشاط السياحي مقابل الانتفاع المادي منهم.

٤) العاملون بالفنادق:

نظرا لاحتكاكهم المستمر بالسائحين فتتوافر الفرص لهم للاستيلاء على بعض متعلقاتهم التي يحتفظون بها في الغرف، إذ أن هذا السلوك يمثل جريمة سرقة وتكافحها الإدارة العامة لشرطة السياحة والأثار.

٥) المرشدون السياحيون:

يتعامل بعضهم في النقد الأجنبي واستبدال العملات الأجنبية، كما قد يطالب بعضهم بعمولات إضافية خاصة، كما قد يقومون بالتوسط بين السائح ومحلات العانيات وإقناع السائح بالغش لشراء بعض القطع الأثرية المزيفة على أنها أثرية حقيقية مقابل عمولة خاصة يتقاضاها من المحل، كما قد يقوم بعضهم بتنظيم رحلات خاصة بأسعار عالية.

٦) الحراس الخصوصيون بالمناطق الأثرية:

غالباً ما يقوم الحراس الخصوصيون القائمين على دراسة المناطق الأثرية كالمعابد المقابر والمتاحف الأثرية بمضايقة السائحين والإلحاح عليهم بقصد الحصول على فائدة مادية، كأن يقوم أحد منهم بغلق أحد المزارات الهامة في منطقة حراسته ولا يقوم بفتحه إلا بعد الحصول على هدايا أو نقود من السائحين.

٧) أصحاب الدواب والعربات:

---

[1] عقيد محمد أحمد خالد، دور الشرطة في تحقيق الأمن الاقتصادي، بحث مقدم لكلية الدراسات العليا، دبلوم إدارة وتنظيم الشرطة ١٩٨٥، ص٨٠.

هناك فئة مصرح لها بتأجير الدواب والعربات للسائحين بمقتضى تراخيص تمنح لهم، وهم منتشرون في المناطق السياحية مثل الأهرام بالجيزة ووادي الملوك بالأقصر، وتتولى الإدارة العامة لشرطة السياحة والأثار إصدار هذه التراخيص ومتابعة الإشراف عليها طبقاً للتعليمات واللوائح، وغالباً ما تخالف هذه الفئة القوانين واللوائح المنظمة لعملهم طمعا في كسب أكبر وبصورة تؤدي إلى مضايقة السائحين نتيجة تزاحمهم وتنافسهم على اجتذابهم بأي وسيلة كما قد يندس بين البعض منهم غير حملة التراخيص وتكون النتيجة هي الاعتداء على حرية السائح في التنقل داخل المناطق السياحية.

٨) **تجار العاديات**:

ومعظمهم يطالبون بتسديد قيمة ما يبيعونه للسائحين بالعملة الأجنبية كما يقوم الكثير منهم باحتراف الإتجار في العملات الأجنبية واستبدال النقد الأجنبي للسائحين، كما قد يعرض بعضهم على السائحين شحن المبيعات لهم بعد سفرهم ثم لا يقومون بذلك أو يقومون بشحن أصناف أخرى أو التأخير عن الموعد المتفق عليه مما يسبب إخلالا بالثقة وإضرار بسمعة البلاد.

٩) **المتسولون**:

وتزدحم بهم المناطق السياحية ويتخذون من التسول وسيلة سهلة للعيش ويسببون الكثير من المضايقات للسائحين بالإضافة إلى الإساءة لسمعة البلاد في نفس الوقت، وقد تلاحظ أن الكثير من السائحين يلتقطون صورا فوتوغرافية لمثل هؤلاء المتسولون لعرضها على ذويهم بعد عودتهم مما يعطي انطباعا سيئا ويؤدي إلى دعاية سيئة لبلادنا في الخارج.

١٠) **أصحاب النوادي الليلية**:

وهم يطالبون بأسعار أعلى من الأسعار المقررة، بالإضافة إلى مطالبة بعضهم بتسديد القيمة بالنقد الأجنبي للاستفادة من فرق العملة الأجنبية.

١١) **سائقوا سيارات الأجرة**:

هناك فئة منهم تخصصت في التعامل مع السائحين ونجدهم في أماكن الانتظار بالموانئ وأمام الفنادق والمنتجعات السياحية وعادة ما يلجأون إلى الحصول على أكبر كسب مادي من السائحين عن طريق طلب أجرة أعلى من الأجرة المقررة أو طلب الأجرة بالنقد الأجنبي أو يقومون بتنظيم رحلات سياحية خاصة بالسائحين، بالإضافة إلى مساهمة بعضهم في الجرائم الأخلاقية والمخلة بالآداب العامة[1].

- نود أن ننوه أن السلوك الغير مشروع للفئات السابقة والذي من شأنه مضايقة السائحين قد لا يرتقى إلى مرتبة الجريمة المعاقب عليها قانونا وتقوم الإدارة العامة لشرطة السياحة والأثار بتقويده والقضاء قدر المستطاع عليه أما إذا ارتقى هذا السلوك إلى مرتبة الجريمة فتقوم شرطة السياحة والأثار بملاحقته وضبطه واتخاذ الإجراءات القانونية تجاه مرتكبيه.

[1] عقيد/ محمد أحمد خالد، مرجع سابق، ص٨١.

المبحث الثاني

اتساع نطاق الجريمة السياحية

(السياحة والإرهاب)

تبين لنا من دراسة الجرائم السياحية في المبحث السابق أن هذه الجرائم بسيطة، ولا تشكل خطرا على أمن السائح في نفسه وماله وعرضه، وأن الإدارة العامة لشرطة السياحة والأثار تقوم بواجبها ومهامها خير مقام في القضاء قدر المستطاع على هذه الجرائم وقد تبين من إحصاءات وزارة السياحة بأن عدد السائحين في تزايد مستمر وأن الدخل السياحي في ارتفاع دائم. وأن الاستثمارات السياحية في مجالات تحسين وتوسع وإنشاء الفنادق الثابتة والعائمة والقرى السياحية في تصاعد دائم.

إلا أنه قد طفت على السطح في الآونة الأخيرة ظاهرة من أخطر الظواهر التي تهدد أمن مصر، ألا وهي ظاهرة الإرهاب وتحوله إلى النشاط السياحي من الاعتداءات على الأفواج السياحية بطلقات الرصاص والعبوات الناسفة، وذلك بعد أن أدرك أباطرة الإرهاب أهمية السياحة لمصر وإمكانية مساهمتها بنسبة عالية في دعم الأمن القومي بزيادة مواردها للدخل القومي، وتوجيهها لإصلاح المسار الاقتصادي واستغلوا جهل وتعصب قلة من الخارجين عن الإسلام والقانون في إشاعة الرعب وعدم الطمأنينة في نفوس السائحين القادمين لزيارة مصر، لحرمان مصر وشعبها من أهم موارد دخلها ونسف خطط تنميتها ومحاولة إذلالها لتظل تستجدي قوت أبنائها وتظل جليسة فقرها وأمرها في يد غيرها وتظل دائما متأخرة حتى تبتعد عن دورها القيادي في المنطقة العربية العالم بأسره.

وسيقوم الباحث في هذا المبحث بعرض وتحليل لفرضين من أهم فروض البحث هما السياحة وأحكامها الإسلامية والإرهاب والأمن السياحي لكي نعطي للقارئ صورة واضحة ومتعددة الجوانب لاتساع نطاق الجريمة السياحية وضمها لجرائم الاعتداءات على الأفواج السياحية بطلقات الرصاص والعبوات الناسفة وما ترتب على هذه الاعتداءات من قتل وإصابة العديد من السائحين.

أولاً: السياحة وأحكامها الإسلامية:

السياحة ترتبط في أذهان الناس بالترفيه وفي أفضل الأحوال بالترويح عن النفس وشغل أوقات الفراغ بمشاهدة عجائب البلاد وقد جاء في ختام الرسالات السماوية لتحقيق السلام بين البشر.

فقال الله تعالى: ﴿□□□□□بر□□بنبىبيتر□□تنتىتي□□□□□□□﴾[1].

والتعارف الذي يتحقق عن طريق السياحة يؤدي للتفاهم والتآلف بين الشعوب حيث يقول سبحانه: ﴿□□□نمنى﴾ [2].

وقال تعالى: ﴿□□□□□يميى□□□□□ □﴾ [3].

السياحة من تعاليم وشعائر الإسلام فقد طلب سبحانه وتعالى أن نسيح في الأرض وأن نتعرف على ما كان وما يكون ولنتأمل قدرة الله ﴿□□□□□□□□□□□□□□□ □□□□□□□□جحجمحج﴾ [4].

وهكذا نرى أن الإسلام يضع السياحة في أرفع مكان لأنها خير سبيل إلى التأمل في خلق الله للأكوان وما يترتب على ذلك من ضرورة التسليم بقدرة الله بحث الأكوان والإنسان.

ويقول سبحانه وتعالى: ﴿□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□نىني□ير □□ين□□□□□□□□﴾ [5].

وهذا يعني أن السير في الأرض يوسع الأفاق العقلية للإنسان، ويجعله أوسع فهما للأمور ولأثارها وعواقبها، وإذا حدث أن أحد لم يرزق السير في الأرض والقدرة

---

[1] الآية رقم (١٣) سورة الحجرات.

[2] الآية رقم (٢) سورة التوبة.

[3] الآية رقم (١٠) سورة الجمعة.

[4] الآية رقم (٤٦) سورة الحج.

[5] الآية رقم (٢١) سورة غافر.

على استنباط أثار ما فيها من معان خبأها الزمن فهناك الأمن الثاني ﭐ □□□□□

□□□□□□□□□□□□□□ [1].

أن المهم أن نطلع على الأثار وأن ننتفع بها وهي ضمن معالم السياحة التي هي من تعاليم الإسلام.

يقول الشيخ الغزالي[2] كيف نستفيد من موقعنا المتميز سياحيا وما لدينا من أثار تعادل ثلث أثار العالم؟

هل يمكن أن نضحي بدخلنا من السياحة من أجل أفكار غريبة ومتطرفة ليست من الإسلام الصحيح.

لقد وصانا المولى عز وجل أن نكرم ضيوفنا وكلمة "أهل الذمة" من أرق الكلمات التي وصف بها الله سبحانه وتعالى من هم ليسوا مسلمين.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من أذى ذميا فقد خاصمته) لقد جاء إلينا السائح بعقد الأمان أعطيناه إياه في دمه وماله وعرضه.

- واطلاق الرصاصات عليه هو غدر بعقد الأمان.
- ما ذنب السائح الذي يجيئ إلى البلاد ليستمتع بجوها ويشاهد أثارها إذا قتل، وكان قاتله يعتبر نفسه مجاهدا فأني أقول له أنت مجاهد ولكن ضد الإسلام وليس معك الحق فالخلق الكريم يعلى الإسلام، أما الأخلاق الشرسة فلا يقبلها الإسلام ولا يوافق عليها.
- والسائح القادم من أوروبا لبلادنا جاء بما يسمى في اللغة الفقيهه أو الشرعية في ظل عقد "الأمان" ومعناها أنه قادم ومطمئن بأن دمه وماله وعرضه في أمان

---

(١) الآية رقم (٤٦) سورة الحج.

(٢) نفيسة الشابوري، السياحة والدين، النشرة السياحية، العدد الأول يناير ١٩٩٣ أثناء دعوة نقابة أطباء القاهرة لفضيلة الشيخ الغزالي ص٥.

كامل، فإذا تعرض له أحد وأطلق عليه الرصاص- فمعناه أنه أهدر عقد الأمان[١].

- فالمسلمون خمس العالم وأربعة أخماس الدنيا لا تعرفنا، وواجبنا أن نتعرف عليهم ونتيح لهم الفرصة أن يتعرفوا علينا فهل سيتعرفون علينا بصفتنا قتلة وسفاكى دماء؟ يجب أن نتعرف على شعوب العالم بأخلاقنا وقيمنا المستمدة من تعاليم الإسلام فعندما دخل عمرو بن العاص مصر كانت مهمته أن يعلم سكان مصر أن هناك فارقا بين معاملتين معاملة الرومان لهم ومعاملة الإسلام لهم وأول ما فعله أن استقدم الانبا بنيامين رئيس الأقباط وكرمه وأخبره بأنه حر في كنيسته وحر في دعوته وهذا مخالف تماما لما فعله الرومان مع الأقباط ثم فرض عليهم الجزية- ضريبة بدل الزكاة التي يدفعها المسلمون.
- ثم يتساءل الشيخ الغزالي قائلا: أنني استغرب أن يأتي البعض وباسم الإسلام ويريد معاملة إتباع الأديان الأخرى معاملة شرسة- لماذا المطالبة بهذه المعاملة الشرسة التي لا يقررها الإسلام مطلقا؟ فهناك حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (أن زوال الدنيا أهون عند الله من قتل نفس بغير حق).

وقد يتساءل البعض- قتل النفس المسلمة أم الكافرة؟ والقرآن الكريم ذكر (نفس) ﭐ□□ □□□ نم نى □□□□□□□ [2] نفس أي نفس، سفك دم نفس عند الله بغير حق زوال الدنيا أهون منه.

- ثم أن أهمية حماية أرواح السائحين الذين يقصدون مصر لأنهم يساهمون في زيادة الدخل القومي، وفي نفس الوقت يعودون لبلادهم سفراء لحضارتنا ونهضتنا، كما أنه من الضروري أن نحافظ على أثارنا ولابد من الإطلاع عليها

---

[١] مقابلة مع الأستاذ الدكتور/ نبيل غنايم الأستاذ الشريعة الإسلامية بكلية دار العلوم جامعة القاهرة، في لقائه بضباط دبلومات كلية الدراسات العليا يوم ٩٤/٣/١.

[٢] الآية رقم (٣٢) سورة المائدة.

وتشجيع الأجانب لزيارتها حتى لو أدى الأمر أن ندفع لهم مقابل ذلك فكيف يكون الحال إذا كنا سنأخذ منهم ونستفيد من زيارتهم.

وقد خلص الباحث من استعراض رأي الشيخ الغزالي الذي سبق سرده وغيره من علماء وفقهاء المسلمين إلى الحقائق التالية:

أولا: أن الدين الإسلامي أمرنا أن نحسن معاملة كل الناس وان السائح يندرج تحت من جاء بعقد الأمان، لا يصح أن نغدر به وحمايته واجب إسلامي.

ثانياً: أن للسياحة دور هام في التعريف بالشعوب من خلال السياح الوافدين.

ثالثاً: أن أموال السائحين حلال لأنهم يأتون لينفقوا من أموالهم في مقابل الخدمات التي تقدم لهم.

رابعاً: أن العائد على الدولة من السياحة حلال.

خامساً: ليس هناك صدام بين السياحة والشريعة الإسلامية.

سادساً: أن الاعتداء على السياح جريمة يرفضها الإسلام وليست من الإسلام في شيء وليس للأفراد حق تغيير المنكر وإصدار الفتاوى حيث وضعت الشريعة شروطا وضوابط لمن يتصدى للاجتهاد.

المبحث الثالث

العلاقة بين الجريمة السياحية والتنمية الاقتصادية

- إن الأمن وسيلة وغاية في آن واحد فالأمن من أمس الاحتياجات للوطن والمواطن وكل من على أرض مصر من أجانب سواء كانوا مقيمين بها أو وافدين إليها بغرض السياحة أو بأي غرض آخر، وبدونه تفتقد كل القطاعات والأجهزة والمؤسسات العامل الحيوي والاستراتيجي لفاعلية مخططاتها وأهدافها، فلا يمكن تصور بلوغ أي تطور أو تقدم سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي دون وجود استقرار أمني.

فكان وما زال وسيظل الأمن للفرد وللأسرة وللمجتمع وكل من على أرض مصر مطلبا ملحا سعى إليه قديما ولا يزال مستمرا في سعيه رغبة في المزيد والقدر الأكبر من الأمن والأمان[١].

- ومن المعلوم أن السياحة هي من أهم الموارد الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في اقتصادها، وذلك لأن مصر تمتلك مقومات سياحية تفوق غيرها من دول العالم فهي تجمع من الأثار الفرعونية الراقية والتي ما زالت تجذب اهتمام العالم منذ اكتشافها- كما نجح الروائع الأثرية للعصور الرومانية بجانب الأثار القبطية والإسلامية كما يتميز مناخها على مدار العام فالاعتدال كما نجمع بين الوادي الأخضر الصحاري والجبال الصخرية والشواطئ التي تعد من أجل شواطئ العالم.
- فإن السياحة في مصر تعد مصدر هاما من مصادر الدخل القومي، وقد تنبهت مصر أخيرا لذلك فاتخذت العديد من الإجراءات التي من شأنها زيادة الحركة السياحية إليها فأخذت موارد السياحة تتدفق بازدياد على مصر سنة تلو الأخرى فحيث أنه لا يمكن زيادة موارد مصر من البترول والزراعة[٢] والصناعة وقناة السويس زيادة تسمى بالطفرة، فإنه يمكن تحقيق هذه الغاية في مجال السياحة.
- هذا الأمر استرعى انتباه الحاقدين والمغرضين في نكسة مصر ونسف خطط التنمية الاقتصادية بها بتوجيه مخططاتهم الإرهابية الإجرامية إلى مجال السياحة في مصر بغية نسف السياحة وتشويه سمعة مصر العالمية أمام الرأي العام العالمي بأنها دولة غير مستقرة أمنيا وذلك لتحقيق أغراضهم الغير مشروعة في بث الرعب وعدم الاستقرار من خلال حرمان

---

[١] د. صلاح الدين عبد الوهاب، مستقبل السياحة المصرية في ضوء التحديات الراهنة: النشرة السياحية العدد الرابع ١٩٩٣، ص١١، ص١٢.

[٢] لواء/ فاروق القصاص- دور وزارة الداخلية في تحقيق أهداف التنمية، مجلة الأمن العام العدد ١٢٦ ص٢.

مصر من موارد التنمية الاقتصادية للسياحة ونشر البطالة من خلال تعطل العاملين في مجال السياحة وجلب الخراب والدمار للشركات السياحية الوطنية.

- فالأمن دعامة من دعائم النشاط السياحي فقد قال الله تعالى: (***ادْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ***) [1].

فالعلاقة بين الأمن والسياحة هي علاقة طردية فلا تجتمع السياحة والخوف لأنهما نقيضان فالسياحة مقصدها الاستمتاع بالراحة والأمان والخوف شعور بالخطر يقابله غريزيا الهرب والفرار[2].

- فإذا توافر الأمن انتعشت السياحة وازدهرت ونضجت ثمارها المتمثلة في التنمية الاقتصادية بكافة أبعادها وجوانبها، وإذا غاب الأمن انتكست السياحة وتدهورت وترتب عليها وقوف عملية التنمية الاقتصادية أو دوراتها ببطء شديد[3].
- فالعلاقة بين السياحة والأمن وجهان لعملة واحدة، ومرتبطين ارتباطا لا انفصام فيه ومتلازمين تلازما لا فكاك منه فالسياحة صناعة هشة، والأمن يزيد من تماسكها ويقويها ويحقق لها الازدهار.
- فالجريمة السياحية تؤدي إلى عدم الاستقرار الأمني وتخلق مناخا يسوده الخوف والفزع للسائحين تجعلهم يفرون فرارا من أرض مصر الأمنة، ويكونون سفراء لبلادهم ينقلون إليها هذه الصورة من عدم الاستقرار ونجد أن وزارات الخارجية في هذه البلاد وغيرها تنهي مواطنيها عن السفر إلى مصر قاصدة بذلك حماية أرواحهم، ونجد الشركات العالمية تلغي الحجز السياحي لها ويترتب على ذلك وقوف عملية التنمية الاقتصادية في مصر عن

---

[1] عميد د/ عادل محمد الفقي، الحماية الجنائية للسياحة، مجلة الأمن العام العدد ١٤٠ ص٤٩.

[2] الآية رقم ٩٩ سورة يوسف.

[3] مقدم/ مجدي جميل، الإرهاب وأثره على النشاط السياحي، بحث مقدم لكلية الدراسات العليا، دبلوم الأمن العام ١٩٩٣ المقدم ص ب.

الدوران أو دورانها ببطء وما يترتب على ذلك من تدهور التنمية الاقتصادية في مصر ويتمثل هذا التدهور في الآتي:

١) انخفاض الدخل السياحي من العملات الحرة وتأثيره السلبي على الدخل القومي وميزان المدفوعات.

٢) انتشار البطالة من خلال تعطل العاملين في مجال القطاع السياحي بمعناه الواسع.

٣) كساد السلع السياحية.

٤) تدهور الاستثمارات الأجنبية والوطنية في مجال القطاع السياحي من فنادق وقرى سياحية.

هذا بالإضافة إلى أن الجريمة السياحية تنجم عنها خسائر مادية كبيرة كأي جريمة أخرى وتتلخص هذه الخسائر في الآتي:

١) تعطل جزء من الطاقة العاملة يتمثل في تلك الأعداد من المجرمين الذين يودعون السجون بدلا من أن يتجهوا بطاقاتهم إلى الإنتاج.

٢) حرمان أسر المجرمين من عائلها وما ينجم عن ذلك من تفكك يلحق بالأسر وتبديد لطاقات أفرادها الإنتاجية.

٣) النفقات التي تنفقها الدولة على مكافحة الجريمة وتشمل على سبيل المثال لا الحصر مرتبات رجال الشرطة والقضاء من نفقات إعاشة المسجونين – تكاليف مباني السجون والموظفين في هذه السجون– وكان من الممن استغلال جزء من هذه الفئات التي تواجه الجريمة في أن تستغل طاقاتهم في الإنتاج في مجالات تكون أجدى للمجتمع[١].

جدول رقم (١)

يبين عدد الجرائم السياحية للأعوام ٩١– ١٩٩٣

[١] مقابلة مع الأستاذ/ عبد الرحمن سليم، مستشار وزير السياحة بمكتب سيادته ٥٨ شارع رمسيس يوم ٩٤/٣/٨.

السنوات	عدد الجرائم
١٩٩١	١٢
١٩٩٢	٧٨
١٩٩٣	؟

نقلا عن د. صلاح الدين عبد الوهاب- مستقبل السياحة المصرية في ضوء التحديات الراهنة- النشرة السياحية – العدد الرابع عام ١٩٩٢ ص١١، ولم يستطيع الباحث الحصول على عدد الجرائم السياحية عام ٩٣ ويتوجه الباحث إلى مصلحة الأمن العام قسم الإحصاء- تبين أنها تدرج ضمن إحصاءات الجريمة دون فرديتها أي تدرج ضمن جنايات القتل وحيازة وإحراز الأسلحة والذخائر والمفرقعات بدون ترخيص.

جدول رقم (٢)

يبين الدل السياحي بالمليون جنيه

موزعة على السنوات ١٩٨٨-١٩٩٣

السنوات	الدخل بالمليون
١٩٨٨	١٩١٧,٢
١٩٨٩	٢٣٧٣,٧
١٩٩٠	٢٩١٤,٥
١٩٩١	٤٣٧٣,٥
١٩٩٢	٧٥٧٨,١
١٩٩٣	٤٤١٣,٥

بيانات فعلية عن الدخل السياحي بالمليون- وزارة السياحة- القاهرة ١٩٩٤[١].

[١] د. سمير نعيم أحمد، المشكلات الاجتماعية والسلوك الإجرامي، مذكرات تلقى على طلبة دبلوم الأمن العام، كلية الدراسات العليا، عام ١٩٩٤ ص٣٤.

الجدول رقم (٣)

يبين الدخل السياحي بالمليون جنيه موزعة من ١٩٨٨-١٩٩٣[١]

	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	نسبة التغير%
يناير	١٣٩,٠	١٨٣,٧	٢٣٠,٤	٢٣٩,٩	٥٢٨,٨	٤٠٧,٤	٢٣,٠ –
فبراير	١٦٥,٣	١٧٤,٨	٢٣١,٥	١١٠,١	٦١٣,٦	٣٩٨,٦	٣٥,٠ –
مارس	١٧٣,٨	٢٢٥,٨	٢٣٢,٨	١٩٧,٥	٧٦٢,٨	٣٥٦,٣	٥٣,٣ –
أبريل	١٣٧,٠	١٧٩٢,٠	٢٥٢,١	١٧٤,١	٥٦٠,٩	٣٨١,٥	٣٢,٠ –
مايو	١٥٧,٣	١٧٦,٨	٢٩٧,٩	٢٢١,١	٦٣٤,٤	٣٦٩,٩	٤١,٧ –
يونيو	١٦٥,١	١٥٦,٨	٢٤٦,٨	٢٩٥,٧	٤٨٤,٠	٣٩٠,٨	١٩,٠ –
يوليو	١٧٣,٠	١٩٠,٢	٢٧٦,٧	٤٤٠,٨	٦٥٢,٢	٤٠٠,٠	٣٨,٧ –
أغسطس	١٦٧,٧	٢٠٩,٧	٢٦١,٥	٥٥٢,٣	١١٦١,٣	٤٢٤,٦	٦٣,٤ –
سبتمبر	١٤٨,٠	٢١١,٤	٢٢٧,٠	٥٠٧,٣	٦٣٧,٦	٣٦٦,٣	٤٢,٦ –
أكتوبر	١٥٣,١	٢٣٣,٣	٢٣٧,١	٥٠٩,٩	٥٩٥,١	٣٤٦,٧	٤١,٧ –
نوفمبر	١٦٩,٩	٢١٥,١	٢٠٦,٦	٥٢٩,٦	٤٧٤,٦	٣١٢,٨	٣٤,١ –
ديسمبر	١٦٨,٠	٢١٦,٩	٢١٤,١	٥٩٥,٢	٤٧٢,٨	٢٥٨,٣	
المجموع	١٩١٧,٢	٢٣٧٣,٧	٢٩١٤,٥	٤٣٧٣,٥	٧٥٧٨,١	٤٤١٣,٥	

بيانات فعلية، القاهرة ١٩٩٤

---

[١] مقابلة مع السيدة/ فايزة همام مدير عام مركز المعلومات بوزارة السياحة بمكتب سيادتها برج مصر السياحة، العباسية، القاهرة الساعة ٢م، وكذا نقلا عن إحصائية إعداد السياح والليالي السياحية والإيرادات خلال الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٩٢، النشرة السياحية، العدد الثالث عام ١٩٩٣ ص١٠.

رسم إحصائي توضيحي بالأعمدة البسيطة يوضح توزيع الدخل السياحي بالمليون جنيه على الأعوام ١٩٨٨-١٩٩٣

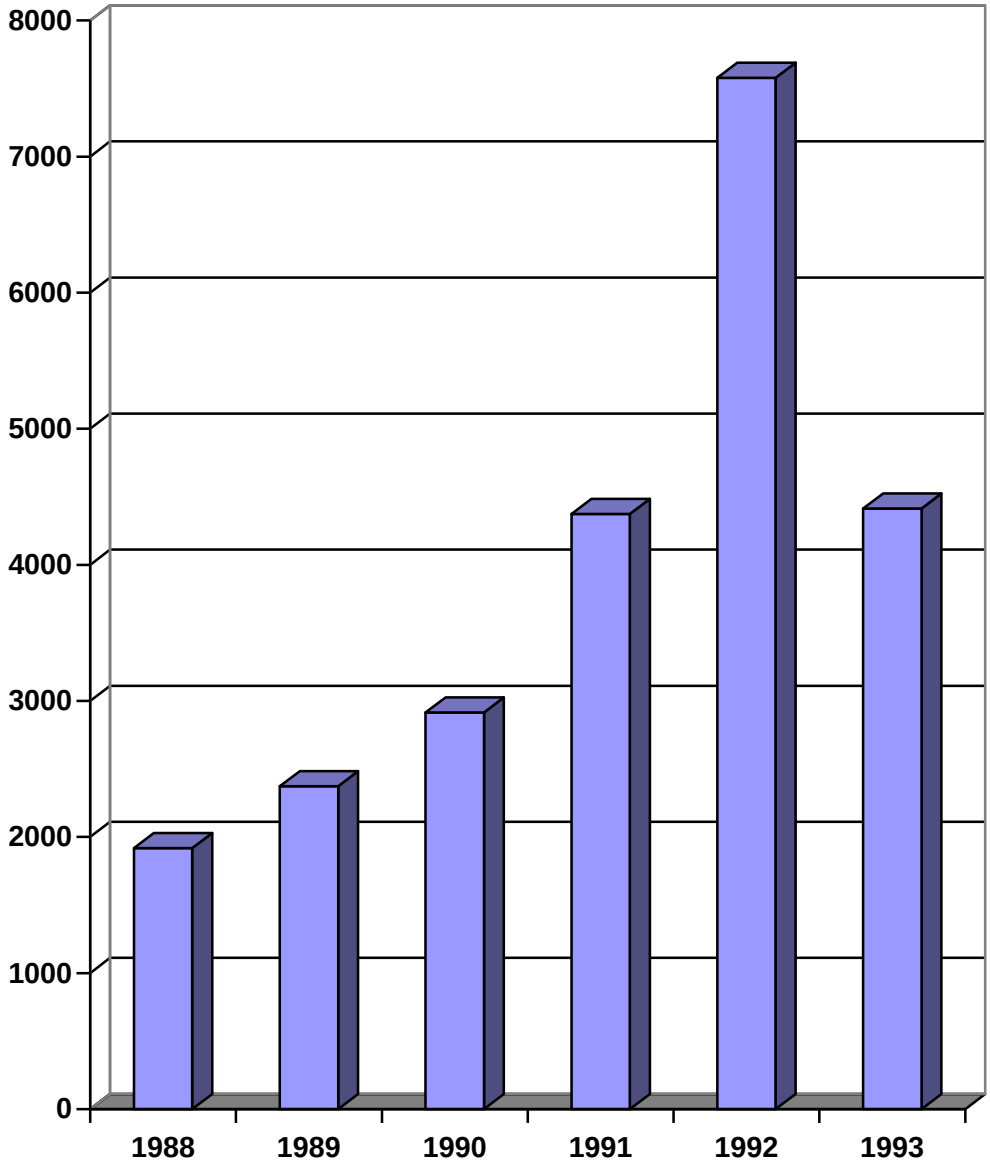

- وباستعراض الجداول أرقام ١، ٢، ٣ نتبين الآتي:
  - أن الدخل السياحي عام ١٩٨٨ بلغ ١٩١٧,٢ مليون جنيه وباهتمام الدولة بالمجال السياحي واستقرار الأمن في البلاد المتمثل في عدم وقوع جرائم ضد السائحين أخذ هذا الدخل في تزايد مستمر حتى عام ١٩٩٢ بلغ ٧٥٧٨,١ مليون جنيه.

- على أثر تزايد معدل الجرائم السياسية في الأعوام ٩١ إلى ١٩٩٣م- وحتى الآن أثر هذا بطبيعة الحال على الدخل السياحي فأصبح عام ١٩٩٣، ٤٣٦٣,٥ مليون جنيه ومن المتوقع انخفاض الدخل السياحي لعام ١٩٩٤ لاستمرارية الاعتداءات على السائحين والقطارات المتجهة إلى المناطق السياحية الشتوية "المناطق السياحية في أسوان والأقصر وسوهاج".

- وباستعراض الرسم البياني تبين أن الدخل السياحي كان في ارتفاع مستمر منذ عام ١٩٨٨ حتى عام ١٩٩٢ ثم انحدر هذا الارتفاع في عام ١٩٩٣ ومن المتوقع انخفاض الدخل وانحدار الارتفاع ثانية إذا لم تتضافر الدولة حكومة وشعبا في مواجهة الجريمة السياحية.
- والحقيقة أن خسائر الكساد السياحي بسبب أحداث الإرهاب بلغت ٧ مليارات جنيه عام ٩٣ سواء خسائر مباشرة بلغت ٣,٥ مليار جنيه أو خسائر غير مباشرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وأن معدلات التدفق السياحي لمصر تراجعت بنسبة ٢٢% وتراوحت معدلات الليالي السياحية بنسبة ٣٠% وانخفض الدخل السياحي بمعدل ٤٠%[١].

[١] تصريح للسيد/ ممدوح البلتاجي وزير السياحة في جريدة الأخبار يوم ١٩٩٤/٤/٢م.

الفصل الثالث

دور أجهزة الدولة في مواجهة الجريمة السياحية

الأمن إحساس قبل أن يكون أرقاما أو إحصاءات أو بيانات مطمئنة، ليس من المتصور أو المقبول أن يسير السائح القادم إلينا للترويح عن نفسه وحوله مجموعة من رجال الأمن النظاميين أو السريين بأسلحتهم المختلفة، فالوجود الأمني المكثف في المناطق الأثرية يبعث على المزيد من الخوف أو التوتر غير المرغوب فيه فالسائح لا يرغب في أن تنتهي حياته أو حياة أحد أفراد أسرته برصاصة مجنونة تنطلق من إرهابي أحمق.

من هذا المنطلق فإن التناول الموضوعي لأسلوب التصدي والمواجهة للجريمة السياحية يجب أن يتم من خلال ثلاث محاور.

المحور الأول: المواجهة الأمنية.

المحور الثاني: مشاركة أجهزة الدولة.

المحور الثالث: المواجهة الجماهيرية.

وهو ما سنتناوله في مباحث ثلاثة على التوالي:

المبحث الأول

دور الأجهزة الأمنية في مواجهة الجريمة السياحية

- أن حماية السائح وأمن مصر يرجع في المقام الأول إلى سياسات رشيدة وتخطيط جيد لمنع الجريمة وضبطها، والالتزام من جميع الأجهزة الأمنية بالتنفيذ الجيد لهذه السياسات والخطط، وأداء يومي منضبط يتسم بالإخلاص والتفاني والجدية وكلها عناصر تؤدي إلى مناخ من الأمن والاستقرار يسود مصر، ويوف الحماية والأمن للسائح ولكل من يعيش على أرضها:
- ونعرض فيما يلي دور الأجهزة الأمنية في مواجهة الجريمة السياحية وتحقيق أمن السائح:

١- الإدارة العامة لشرطة السياحة والآثار:

- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالمحافظة على سمعة مصر السياحية واتخاذ الإجراءات القانونية ضد كل من يحاول الإضرار بها.
- التعاون مع الأجهزة المختصة بوزارة السياحة في الإشراف على إجراءات استقبال السائحين وتنقلهم ومغادرتهم وتقديم العون لهم وتأمينهم.
- مكافحة النشاط الإجرامي في مجال السياحة والأثار والمتاحف ومنع وضبط الجرائم التي تقع على السائحين والمتاحف والأثار أو المنشآت السياحية.
- تأمين المناطق السياحية والأثرية والمتاحف والتعاون مع الشرطة المحلية لتنظيم حراسة وتأمين هذه المناطق.
- تلقي الشكاوى والبلاغات التي يتقدم بها السائحون والمواطنون المتعلقة بالسياحة والأثار[١].

---

[١] لواء/ فخر الدين خالد، حماية السائح وأمنه، مجلة الأمن العام، العدد ١٢٦ ص٦.

٢- مصلحة أمن الموانئ:

- أن رجال شرطة أمن الموانئ هم أول من يستقبل السائح وأخر من يودعه فهم واجهة مصر الأولى بالنسبة للسياح ويجب عليهم القيام بالآتي:
  - منع محاولات التسلل التي تخترق الحدود بهدف الإضرار بأمن المجتمع واستقراره.
  - حسن استقبال السائحين وسرعة اتخاذ إجراءات التفتش عليهم وعلى أمتعتهم.
  - تذليل الصعاب التي يواجهها السائحون وحمايتهم من مضايقات بعض العاملين بالموانئ مثل حاملي الحقائب وبعض الركاب.

٣- مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية:

- حسن استقبال السائحين وسرعة اتخاذ إجراءات التفتيش على جوازات السفر وتسجيل الوصول ومدة الإقامة وعدم إضاعة وقت السائحين.

٤- الإدارة العامة لشرطة المرور:

- تسهيل حركة مرور السيارات السياحية والمشاركة في تأمينها مع الأجهزة المعنية.
- تسهيل وصول السيارات السياحية إلى المناطق السياحية وتنظيم مواقف الانتظار بالقرب من هذه المناطق وتأمين مواقف الانتظار بالاشتراك مع الأجهزة المعنية.
- مرافقة الأفواج السياحية حتى انتهاء الزيارة.
- تنظيم حركة مرور سياحة السيارات والموتوسيكلات.
- تأمين طرق السير وسرعة الانتقال واتخاذ اللازم في حالة حدوث مصادمات للسيارات التي تقل السائحين أو في حالة تعطلها بالطريق العام وتدبير وسائل انتقال أخرى لهم حتى لا يضيع وقتهم هباء.

- مكافحة الجرائم التي تقع من سائقي سيارات الأجرة على السائحين بالاشتراك مع الإدارة العامة لشرطة السياحة.

٥- الإدارة العامة لشرطة النقل والمواصلات[١]:

- تأمين وحماية الركاب السائحين في محطات السكة الحديد والاتوبيسات وباقي المواصلات العامة وكذا في القطارات السياحية والأتوبيسات السياحية وخاصة أثناء سفرهم الطويل من القاهرة إلى الأقصر وأسوان وبالعكس.
- ضبط العناصر المشتبه فيهم ومنع جرائم سرقة الأمتعة الخاصة بالسائحين والتعدي عليهم أو استغلالهم ومضايقتهم من الباعة الجائلين وحاملي الحقائب.

٦- الإدارة العامة لشرطة المسطحات المائية:

- تأمين جميع المسطحات المائية من البحار ونهر النيل والفنادق العائمة واليخوت ومراكب النزهة والأتوبيسات النهرية واللنشات.
- التفتيش على تراخيص المركبات المائية والتأكد من سلامتها وصلاحيتها.
- حماية السائحين من أي استغلال يقع عليهم أو مضايقات وضبط أي جرائم تقع عليهم في المسطحات المائية.

٧- مصلحة الدفاع المدني- شرطة الإنقاذ النهري:

- عمل دوريات على البواخر والمركبات المائية في النيل لتأمينها.
- إنقاذ المركبات المائية في النيل في حالة وجود أي خطر يهددها.
- التفتيش على تراخيص المركبات المائية في النيل والتأكد من سلامتها وصلاحيتها والتزام المسئولين عن هذه المركبات بالقوانين واللوائح المنظمة لهذا العمل.

---

[١] مقابلة مع السيد اللواء/ أحمد همام مدير الإدارة العامة لشرطة النقل والمواصلات بكلية الدراسات العليا يوم ٩٤/١/١٨ وشرح فيها سيادته دور الإدارة في تأمين النشاط السياحي فيما يخصها.

٨- دور مديريات الأمن:

- ويبرز دور مديريات الأمن من حيث تعيين الخدمات المناسبة واللازمة من شرطة النجدة وأقسام ومراكز ونقط الشرطة وإدارة البحث الجنائي وإدارة قوات الأمن ورجال المفرقعات للقيام بالواجبات الأمنية التالية:
  - تأمين الأفواج السياحية والمنشآت الهامة والفنادق.
  - تلقي البلاغات من السائحين وسرعة الانتقال لفحصها وإخطار شرطة السياحة بها.
  - تأمين السائحين في الأسواق العامة والمحلات العامة والطرق والميادين.
  - ضبط المجرمين بكافة تخصصاتهم وأشكالهم الذين يرتكبون جرائمهم على السائحين.
  - إزالة الإشغالات من الطرق السياحية وخاصة في المناطق السياحية.

٩- قطاع الأمن الوطني:

- تأمين الأفواج السياحية والفنادق.
- جمع المعلومات عن العناصر التي تحاول زعزعة الاستقرار وضرب النشاط السياحي وضبطهم.
- ضبط العناصر الأجنبية والمصرية التي تتسلل للبلاد بقصد ضرب الاقتصاد الوطني بإثارة الرعب وعدم الاستقرار الأمني في البلاد والذين يقصدون السائحين ويختصونهم بجرائمهم لتقليل الحركة السياحية والتأثير على الاقتصاد القومي.
- الرقابة الصارمة على الجمعيات والنقابات التي تقوم بجمع تبرعات حتى لا يتم صرفها في غير الأغراض المخصصة لها.

١٠- البوليس الدولي:

- تعقب المجرمين من العناصر الأجنبية والمصرية خارج البلاد وضبطهم وتقديمهم للمحاكمة.
- إعادة الأثار المسروقة والمهربة خارج البلاد بالتنسيق مع شرطة السياحة.
- تأمين السائحين في الأسواق العامة والمحلات العامة والطرق والميادين.
- ضبط المجرمين بكافة تخصصاتهم وأشكالهم الذين يرتكبون جرائمهم على السائحين.
- إزالة الإشغالات من الطرق السياحية وخاصة في المناطق السياحية.

المبحث الثاني

مشاركة أجهزة الدولة في مواجهة الجريمة السياحية

١- دور وزارة السياحة والهيئة العامة لتنشيط السياحة:

١) وضع الأسس الكفيلة بخلق مناسبات سياحية أو قومية كبرى يمكن عن طريقها تحويل الأنظار والرأي العام عما يحدث في مصر من حوادث إرهابية ومثال على هذه المناسبات القومية ما يلي:

أ- الإعداد لمعرض عالمي يقام في مصر.

ب- إعلان عام ٢٠١٦ عاما للسياحة المصرية بالاتفاق مع منظمة السياحة العالمية اعتبار من شهر يوليو ٢٠١٦ مع تنظيم مهرجان وأسابيع للصداقة مع دول أوربا وأمريكا.

ج- الدعوة لعقد مؤتمر عالمي لنزع أسلحة الدمار الشامل من منطقة الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة، وهي الدعوة التي رفع لوائها السيد الرئيس/ عبد الفتاح السيسي.

د- الدعوة لعقد مؤتمر سياحي عالمي بالاشتراك مع منظمة السياحة العالمية لإزالة المعوقات في سبيل انطلاق السياحة الدولية وتكثيف تسهيلاتها وتشجيع الاستثمارات السياحية.

٢) القيام بقافلة سياحية تمر على البلاد المصدرة للسياحة إلى مصر، بقصد توضيح الصورة عن محدودية الحوادث الإرهابية، وأن ما يقع في دول العالم أكثر بكثير مما يقع في مصر، وأن مصر أكثر البلاد أمنا وأمانا للسائحين.

٣) دعوة بعض الكتاب السياحيين ومسئولي الشركات السياحية الأجنبية لمصر للوقوف على حقيقة هذه الأزمة.

٤) التواجد في كافة المعارض والمؤتمرات السياحية.

٥) عرض برامج تليفزيونية في الدول المصدرة للسياحة على مصر يتم فيها مناقشة موضوعات بعينها تتعلق بمصر وتنظم فيها مسابقات يمنح الفائزون فيها جوائز رحلات شاملة لمصر لمدة أسبوع على الأقل.

٦) التعاقد مع شركات الدعاية والإعلان العالمية للتسويق الإعلامي العالمي للسياحة المصرية.

٧) قيام وزارة السياحة بإنشاء مؤسسة تتولى مسئولية الإعلام السياحي بالتعاون مع الهيئة العامة للاستعلامات لتزويد كافة المراسلين الأجانب وشبكات الإذاعة والتليفزيون بالأنباء الصحيحة، بدلا من أن يستقونها من الإشاعات المغرضة تلافيا للتهويل الإعلامي الذي حدث من بعض الصحف والإذاعات الأجنبية تجاه الاعتداءات الفردية التي وقعت بمصر ضد بعض الأفواج السياحية في الفترة الأخيرة.

٨) قيام وزارة السياحة برصد مكافآت مالية وعينية لكل من يرشد عن تنظيمات إرهابية أو للقبض على مرتكبي الجرائم ضد السياح.

٩) قيام الشركات السياحية بتركيب أجهزة لاسلكية بسياراتها تكون على اتصال بغرف عمليات وزارة الداخلية بالمحافظات والمناطق السياحية، وذلك حتى تكون جهات الأمن على علم تام بجميع تحركات هذه السيارات وتأمينها.

١٠) قيام الشركات السياحية الجالية للسياحة الخارجية بالتنسيق مع وزارة السياحة بإعداد نشرات سياحية يقوم بتوزيعها على السائحين تبين لهم فيها ما ينبغي أن يسلكوه في مصر بما يتفق مع قيمنا وتقاليدنا.

١١) قيام وزارة السياحة بالاشتراك مع وزارة الداخلية بإنشاء جهاز يتولى إدارة ومواجهة الأزمات التي تواجه النشاط السياحي في بعض الفترات حتى لا تتضاعف المخاطر الناجمة عن ظهور أي أزمة تهدد السياحة.

٢- دور الأزهر الشريف ووزارة الأوقاف:

- قيام الأزهر الشريف وعلمائه وكذلك الدعاة بوزارة الأوقاف بتكثيف حملاتهم من أجل تبصير المواطنين بموقف الدين الإسلامي من الأفكار الهدامة، وليعرفوا المواطنين في كل بقاع العالم كله أن الإسلام ليس دين المعتدين على ضيوفهم مهما اختلفت عقائدهم بل لهم في دار السلام عهد الله بالأمان على دمائهم وأموالهم وأعراضهم.
- توفير قدر كافي من الانتشار والذيوع والاستمرارية لهذه الحملات في كل وسائل الإعلام.

٣- دور وزارة التعليم:

- وضع السياحة كمادة علمية يتم تدريسها لطلبة المدارس، وذلك بهدف نشر الوعي السياحي لدى الطلاب وتأصيل قيمة السياحة كمصدر هام من مصادر دخلنا القومي.
- تزويد المكتبات بالعديد من الكتب التي توضح أهمية السياحة وأثرها في تنمية الاقتصاد القومي، لتصبح السياحة قيمة يعتز بها الطلاب ويؤمنوا بها كوسيلة تساهم في تحقيق الرخاء لهم ولوطنهم.

٤- دور وسائل الإعلام:

إن لوسائل الإعلام دور فعال وقوي لا يمكن غض البصر عنه في قيامها بنشر الوعي السياحي وتأصيل قيمة السياحة وأهميتها لدى المواطن وكيفية مواجهة الجرائم السياحية بأجهزتها المتنوعة ومنها:

أ- الإذاعة المسموعة والمرئية:

- تطوير البرامج السياحية الحالية ومنحها مساحة أكبر على خريطة الإذاعة والتليفزيون، على أن يشارك في هذه البرامج نجوم مصر في الفكر والأدب

والفن والرياضة لتنال السياحة المكانة اللازمة والتي تستحقها وتتناسب مع أهميتها مع التركيز على الصناعات التي ترتبط بالنشاط السياحي.

ب- الصحافة:

- أن الصحافة مطالبة بدور أساسي في ترسيخ الوعي السياحي لدى الجمهور وإبراز أهمية السياحة الاجتماعية والاقتصادية إذ نستطيع أن نجعل من أعمدتها مجالا خصبا لجذب السياحة في مصر.
- تخصص صفحة أسبوعيا في كل جريدة للتركيز على النشاط السياحي.
- عدم التهويل والسبقات الصحفية في الجرائم السياحية.

٥- دور الأحزاب السياسية:

- تبحث اللجان المختلفة بالأحزاب السياسية أثر الجريمة السياحية على التنمية الاقتصادية في مصر وإصدار نشرات أو ورقة عمل بذلك.
- عقد الندوات لمناقشة النشاط السياحي بكافة أبعاده يحضرها نجوم مصر في الفن والأدب والسياحة ونشر نتائج هذه الندوات في صحفها ومتابعة النشاط السياحي على صدر صفحاتها والتي تدخل أيضاً في دور الصحافة في مجال التوعية وكذا ترسيخ وبلورة الرأي العام حول أهمية السياحة واثر الجريمة عليها.

٦- دور أعضاء النواب:

- مناقشة الأزمات التي تؤثر على النشاط السياحي بصفة عامة ومطالبة الحكومة بعلاج هذه الأزمات ومتابعة ذلك.
- نشر الوعي السياحي بين المواطنين وتأصيل قيمة السياحة وأهميتها وحث المواطنين على التعاون مع الأجهزة الأمنية في مجال مكافحة الجرائم السياحية.
- تشديد العقوبات على الجرائم السياحية داخل قانون العقوبات.

المبحث الثالث

دور الجماهير في مواجهة الجريمة السياحية

أن المساهمة الشعبية في تتبع الجريمة ومكافحتها وتحقيق الأمن تمتد جذورها إلى أعماق التاريخ، كما أنها سبقت أية تنظيمات رسمية، فكنت مسئولية توفير الأمن قديما معقودة على أفراد الجماعات والقبائل، وكانت الأعراف والمعتقدات هي القانون الذي يحكم سلوك الفراد، ثم انتقلت هذه المسئولية إلى أجهزة الشرطة، غير أن الجماهير ظلت دائما عبر العصور صاحبة المصلحة الأولى في هذه المسئولية وشريكة فيها.

ويتعاظم دور المشاركة الشعبية في تحقيق الأمن في العالم المعاصر لمواجهة التطور الكبير الذي لحق بالجريمة وأساليب ارتكابها، ونجد المشاركة الشعبية سندها في أنها تعتبر واجبا اجتماعيا والتزاما خلقيا تفرضه القيم والمثل والمبادئ التي تحكم الإنسان وتمنحه الحياة المدنية داخل المجتمعات حيث تتعد المتغيرات وتتعقد العلاقات[1].

والمشاركة الشعبية وإن كانت واجب على المواطن فقد أصبحت حفا له في ظل النظم الديمقراطية التي تقوم على إشراك الشعب في مسئولية إدارة مجتمعه.

وأن السياحة هي نشاط للناس ومن الناس، ولابد أن يسود بينهم العلاقات الطيبة والمشاعر النبيلة لكي تتأكد صحة هذا النشاط فعن طريق السياحة والسفر يلتقي الناس مع بعضهم البعض من شتى البلاد مع اختلاف جنسياتهم، وثقافاتهم وعروقهم وأديانهم ونظمهم الاجتماعية، لذلك اعتبرت السياحة وسيلة لتبادل المعرفة والثقافة والفكر الإنساني ومسرح لدعم السلام والمحبة بين الشعوب.

---

[1] عقيد/ سعد سلامة * دور الجمهور في سياسات مكافحة ظاهرة التطرف والإرهاب، بحث مقدم لكلية الدراسات العليا، دبلوم العلوم الجنائية عام ١٩٩٣ ص٢٥.

وقد أدركت الجماهير قيمة الثروة السياحية الهائلة التي تتمتع بها مصر وبأهميتها باعتبارها ركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية، وقوة دافعة للاقتصاد القومي تؤدي إلى ارتفاع مستوى المعيشة.

إن إطلاق الرصاص على السياح في مصر من بعض الإرهابيين الذين يرتدون عباءة الإسلام يسئ إلى حضارة عمرها سبعة آلاف سنة أقامها الآباء والأجداد، وينال من مصر الحاضر فيما تحظى به من مكانة في العالم فمن حق مصر على كل المصريين أن يتصدوا لهذه الجريمة التي تستهدف ضرب السياحة وتخريب الاقتصاد القومي ومحاربة الجماهير في مقدراتها.

ومن هنا فوجود واجبات تلقى بالتبعية على الجماهير يجب أن تلتزم بها وتؤديها بإخلاص وأمانة مع أجهزة الأمن بالتعاون والمشاركة حتى يمكننا من القضاء على هذه الجريمة وتتمثل هذه الواجبات في الآتي:

- عدم الانقياد وراء ما يروه الإرهابيون من أن السياحة فيها خروج على القيم السائدة في المجتمع لأن المجتمعات التي تصدر السياحة بها قد كبير من الحرية الاجتماعية غير متوافرة في مصر المتمسكة بدينها وتقاليدها ولا يكن أن تفرض فيها تحت تأثير السياحة أو غيرها.
- توعية الشباب والصغار بأحكام الدين الصحيحة وتحصينها ضد محاولات جذبهم للجماعات المتطرفة من خلال كشف دعاويهم الزائفة، ويتضح أهدافهم الباطلة.
- الامتناع عن تشجيع أو تأييد الحوادث الإرهابية أو أراء أو أفكار الجماعات المتطرفة.
- عدم إيواء أحد من أعضاء الجماعات الإرهابية أو التستر عليه أو إخفاء أدواته وأسلحته أو متحصلات جرائمه حتى لا يتعرض من يفعل ذلك للعقاب.
- الإبلاغ بالمعلومات التي تتوافر لدى أي مواطن مصري عن العناصر الإرهابية بأي طريقة من الطرق عن طريق أحد أقاربه أو معارفه العاملين بالشرطة عن

طريق التليفون، عن طريق البريد، ولا داعي لذكر اسمه إذا كان غير راغب في ذلك.

- الإبلاغ عن حائزي السيارات أو الدراجات البخارية المسروقة بفرض تسهيل ارتكاب الجرائم الإرهابية ضد السياح.
- الالتزام بالمحافظة على الزراعات وما يتصل بها فلا يتخذها الإرهابيين وكرا لهم.
- الإبلاغ عن الشقق المفروشة ومتابعة أخبار المقيمين بها إذا كان هناك ما يريب ساكنيها فيجب إبلاغ الشرطة بالأسلوب السابق.
- حماية السائح من كل صور الاستغلال والجرائم التي تقع عليه.
- تأكيد قيم المجتمع المصري وتقاليده التي تحدد هويته وتعطي صورة طيبة للمواطن المصري في أذهان السائحين فالمصري معروف بالكرم والشهامة وأنه محافظ بطبعه ومتمسك بتقاليده الشرقية.

وأن تعاون الجماهير مع الشرطة ومشاركتها في تحقيق الأمن بالالتزام بالقيام بأداء الواجبات السابقة من شأنه أن يحقق مكاسب عديدة تعود بالنفع والخير على المجتمع كله ومن أهمها[1]:

١) أن مشاركة الجماهير وتعاونها مع الشرطة يضمن نجاح الشرطة في تحقيق رسالة الأمن ويرفع عن كاهلها جزء كبير من العبء الملقي على عاتقها.

٢) أن مساهمة الجماهير مع الشرطة يعني سرعة الاهتداء إلى مرتكبي الجرائم وتقوية الأدلة التي تثبت إدانتهم اعتمادا على ما تقدمه الجماهير من بيانات ومعلومات.

---

[1] نقيب/ ياسر كامل السيد * دور الجمهور في مكافحة الجريمة والوقاية منها– بحث مقدم لكلية الدراسات العليا دبلوم العلوم الجنائية عام ١٩٩٣، ص٤٧.

٣) أن المشاركة الشعبية من شأنها إزالة الفجوة والحاجز النفسي بين المواطنين وأجهزة الأمن وتجعله أكثر تقبلا للأدوار والتعليمات التي تصدرها أجهزة الأمن وهي في سبيلها لأداء وظيفتها وبخاصة إذا شعر هذا المواطن بأهميتها وضرورتها ومدى فاعليتها في تحقيق الخبر له وللمجتمع.

٤) أن تعاون الجماهير مع الشرطة من شأنه إدراك الجماهير لأهمية الإمكانيات المادية والفنية والبشرية لأجهزة الأمن مما يدفعهم إلى الحفاظ عليها والعمل على دعمها.

٥) أن تعاون الجماهير مع الشرطة يؤدي إلى دعم الأمن بأعداد هائلة من القوى البشرية التي تقدم خدمات ملموسة دون أن تحمل الدولة بأية أعباء مالية.

٦) كذلك فإن من شأن هذه المشاركة توفير كفاءات إدارية وعلمية واجتماعية يصعب الحصول عليها أو توفيرها ما لم تتقدم هي طواعية واختيارا بمد يد العون لجهاز الأمن.

- وإذا كان أمن السائح حقا له في مواجهة الدولة المصرية حكومة وشعبا فإن هذا الحق يقابله واجب من السائح وكذا من دولته يجب الالتزام به وأدائه الواجب الملقى على عاتق السائح هو:
  - الالتزام بقوانين الدولة المصرية.
  - مراعاة القواعد والتعليمات الخاصة بالأماكن العامة.
  - احترام قيم وتقاليد وآداب الشعب المصري.

وواجب دولة السائح يتركز في قيامها بالتعاون مع مصر في مجال مكافحة الجريمة السياحية ذات الطابع الدولي من تسليم العناصر الإرهابية الموجودة على أرضها والتي تخطط وتمول الإرهابيين وكذا الإرهابيين المنفذين للجريمة السياحية والفارين إليها.

التوصيات:

أولاً: تنظيم حملة قومية تشترك فيها كل المؤسسات الدينية والثقافية والإعلامية وبصفة خاصة الإذاعة والتليفزيون للتصدي لفكر الجماعات الإرهابية وتنفيذ مخططاتهم وشحذ همم المواطنين للمساهمة في هذه الحملة لاقتلاع جذور الإرهاب من مصر ولمعالجة قضية الإرهاب سياسيا واجتماعيا وفكريا بدل من الاقتصار على القوى الأمنية وحدها.

ثانيا: قيام الأزهر الشريف وعلمائه وكذلك الدعاة بوزارة الأوقاف بتكثيف حملاتهم من أجل تبصير المواطنين بموقف الدين الإسلامي من الأفكار الهدامة وليعرفوا المواطنين في كل بقاع العالم كله أن الإسلام ليس دين المعتدين على ضيوفهم مهما اختلفت عقائدهم بل لهم في دار السلام عهد الله بالأمان على دمائهم وأموالهم وأعراضهم.

ثالثاً: تكثيف الحملات الإعلامية للدول المصدرة للسياحة لمصر وذلك عن طريق تكاتف الأجهزة المصرية العاملة بالخارج- من السفارات والقنصليات وكافة الملحقين بمكاتب تنشيط السياحة والإعلام الخارجي وكذلك الملحقين الثقافيين والتجاريين – للاتصال بالصحافة الأجنبية والقنوات التليفزيونية والندوات معهم للتخفيف من وحدة التهويل الذي أحدثته الصحافة الأجنبية حول أحداث الاعتداءات التي وقعت على بعض الأفواج السياحية في مصر في الفترة الأخيرة والتأكيد لهم أن هذه الأحداث هي مجرد أحداث فردية لا تشكل اتجاها عاما كما صورتها بعض الصحف والإذاعات الأجنبية.

رابعاً: قيام وزارة السياحة بإنشاء مؤسسة تتولى مسئولية الإعلام السياحي بالتعاون مع الهيئة العامة للاستعلامات لتزويد كافة المرسلين الأجانب وشبكات الإذاعة والتليفزيون بالأنباء الصحيحة بدلا من أن يستقونها من الإشاعات المغرضة تلافيا للتهويل الإعلامي الذي حدث من بعض الصحف والإذاعات

الأجنبية تجاه الاعتداءات الفردية التي وقعت بمصر ضد بعض الأفواج السياحية في الفترة الأخيرة.

خامسا: تطوير البرامج السياحية الحالية ومنحها مساحة أكبر على خريطة البرامج التليفزيونية على أن يشارك في هذه البرامج نجوم مصر في الفكر والأدب والفن والرياضة لتنال السياحة المكانة التي تستحقها والتي تتناسب مع أهميتها مع التركيز على الصناعات التي ترتبط بالنشاط السياحي والخاصة بإعداد وتجهيز المنشآت الفندقية والقرى السياحية.

سادسا: قيام وزارة السياحة برصد مكافآت مالية لكل من يرشد عن تنظيمات إرهابية أو للقبض على مرتكب الجرائم ضد السياح.

سابعا: قيام الشركات السياحية بتركيب أجهزة لاسلكية بسياراتها تكون على اتصال بغرف عمليات وزارة الداخلية بالمحافظات والمناطق السياحية وذلك حتى تكون جهات الأمن على علم تام بجميع تحركات هذه السيارات مع التزام كافة الشركات السياحية بإخطار جهات الأمن المختصة مسبقا بتحركات الأفواج السياحية وبرامج زياراتها حتى يمكن توفير الحماية والأمن لها.

ثامنا: تعزيز إدارة تأمين الأفواج السياحية بشرطة السياحة والأثار بأفراد أكفاء على العمل مع تكثيف تأمين الطرق السياحية بدوريات شرطة راكبة مع تعزيز شرطة السياحة والأثار بالأجهزة اللاسلكية المحمولة وخاصة في المناطق السياحية النائية.

تاسعا: تعزيز الحراسة على كافة المناطق السياحية والمعالم الأثرية خاصة بعد ما حدث من محاولة هؤلاء الإرهابين من تفجير العبوات الناسفة على أحد المعابد الفرعونية بمدينة الأقصر.

عاشرا: تشديد الرقابة على المنافذ والحدود للقضاء على محاولات التسلل التي تخترق حدودنا بهدف الإضرار بأمن المجتمع واستقراره.

حادي عشر: تعزيز جهات الأمن بكل ما تحتاجه من وسائل الردع من طائرات الهليوكبتر وسيارات مجهزة أحدث المعدات والأجهزة والعمل على رفع كفاءة فرق مكافحة الإرهاب– وفرق الكشف عن المفرقعات مع توجد رجال الشرطة السريين في كافة المناطق السياحية.

ثاني عشر: فرض رقابة صارمة على الجمعيات والنقابات التي تقوم بجمع تبرعات حتى لا يتم صرفها في غير الأغراض المخصصة لها.

ثالث عشر: قيام الشركات السياحية الحالية للسياحة الخارجية بالتنسيق مع وزارة السياحة بإعداد نشرات تقوم بتوزيعها على السائحين تبين لهم فيها ما ينبغي عليهم أن يسلكوه في مصر بما يتفق مع قيمنا وتقاليدنا.

رابع عشر: قيام المحافظين في محافظاتهم بتنمية الصناعات البيئية التي يقبل على شرائها السائحون في القرى والمدن التي تقع في نطاق المناطق السياحية لتشغيل أكبر عدد من مواطنيها في تلك الصناعات لتساهم بدورها في الحد من مشكلة البطالة.

خامس عشر: مراعاة وضع السياحة كمادة علمية يتم تدريسها لطلبة المدارس خاصة أن وزارة التعليم بصدد تطوير المناهج الدراسية في الفترة الحالية وذلك بهدف نشر الوعي السياحي لدى الطلاب وتأصيل قيمة السياحة كمصدر هام من مصادر دخلنا القومي.

سادس عشر: تزويد المكتبات العامة بالعديد من الكتب التي توضح أهمية السياحة وأثرها في تنمية الاقتصاد القومي لتصبح السياحة قيمة يعتز بها المواطن ويؤمن بها كوسيلة تساهم في تحقيق الرخاء له ولوطنه.

سابع عشر: قيام وزارة السياحة بالاشتراك مع وزارة الداخلية بإنشاء جهاز يتولى مواجهة الأزمات التي تواجه النشاط السياحي في بعض الفترات حتى لا تتضاعف المخاطر الناجمة عن ظهور أي أزمة تهدد السياحة.

ثامن عشر: مطالبة المشرع بتشديد العقوبات على الجرائم التي ترتكب ضد السائحين في قانون العقوبات وليس في قانون خاص.

تاسع عشر: مناشدة قسم الإحصاء بمصلحة الأمن العام بفصل إحصاءات الجريمة السياحية عن الإحصاءات العامة للجريمة وتفريدها منفصلة.

قائمة المراجع

أ- الكتب:

١-القرآن الكريم:

٢-د. سمير نعيم أحمد:

- المشكلات الاجتماعية والسلوك الإجرامي، مذكرات تدرس لدبلوم الأمن العام، كلية الدراسات العليا عام ١٩٩٤.

٣-د. صلاح الدين عبد الوهاب:

- اقتصاديات السياحة والفنادق.
- السياحة الدولية.
- السياسة القومية للتسويق السياحي

غير مذكور سنة أو جهة النشر.

٤- مستشار/عادل محمد خير:

- الجرائم السياحية في التشريع المصري- القاهرة، دار النهضة العربية، ط١، ١٩٨٩.

٥- مستشار/ عبد الرحمن سليم:

- التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال العمل السياحي، مطبعة وزارة السياحة (بدون تاريخ).

٦-لواء/ محمود السباعي:

- إدارة الشرطة في الدولة الحديثة (بدون تاريخ).

ب- البحوث:

١-عقيد/ سعد سلامة:

- دور الجمهور في مكافحة ظاهرة التطرف والإرهاب بحث مقدم لكلية الدراسات العليا، دبلوم العلوم الجنائية عام ١٩٩٣.

٢-عميد/ عبد اللطيف حمادة:

- دور شرطة السياحة والقضاء المصري في تنمية السياحة- بحث مقدم لمعهد القادة- كلية التدريب والتنمية، الدورة ٤٣ عام ١٩٨٥.

٣-عقيد/ محمد أحمد خالد:

- دور الشرطة في تحقيق الأمن الاقتصادي- بحث مقدم لكلية الدراسات العليا- دبلوم إدارة وتنظيم الشرطة عام ١٩٨٩.

٤-مقدم/ محمد علي عثمان:

- نحو مزيد من الانضباط في منطقة الأهرام الأثرية، بحث جماعي مقدم لكلية الدراسات العليا دبلوم إدارة وتنظيم الشرطة عام ١٩٨٩.

٥-مقدم/ مجدي بدوي عمر:

- الإرهاب وأثره على النشاط السياحي في مصر بحث مقدم لكلية الدراسات العليا، دبلوم الأمن العام عام ١٩٩٣.

٦-نقيب/ هاني زوبع:

- أمن الفنادق، بحث مقدم لكلية الدراسات العليا- دبلوم العلوم الجنائية عام ١٩٩٢.

٧-نقيب/ ياسر كامل السيد:

- دور الجمهور في مكافحة الجريمة والوقاية منها بحث مقدم لكلية الدراسات العليا- دبلوم العلوم الجنائية عام ١٩٩٣.

جـ- المجلات العلمية:

١-عميد دكتور/ عادل محمد الفقي:

- الحماية الجنائية للسياحة- مجلة الأمن العام ع ١٤٠.

٢-لواء/ فاروق الفصاص:

- دور وزارة الداخلية في تحقيق أهداف التنمية- مجلة الأمن العام ع ١٢٦.

٣-لواء/ فخر الدين خالد عبده:

- حماية أمن السائح بجمهورية مصر العربية، مجلة الأمن العام ع ١٢٦.
- دور أجهزة الأمن في مجال التنمية السياحية في مصر، مجلة الأمن العام ع ١٣١.
- الجريمة السياحية، مجلة الأمن العام ع ١٣٥.

٤-لواء دكتور/ محمد شريف إسماعيل:

- الأجهزة التي تشرف على النشاط السياحي في مصر، مجلة مركز بحوث الشرطة ع٤، ١٩٩١.

٥-يوسف ويصا:

- لمحة خاطفة عن السياحة، تاريخها وتطورها، مجلة البحوث السياحية بوزارة السياحة، العدد التاسع ١٩٩١.

د- النشرات والمنشورات وتقارير المعلومات:

١- د. سعيد النجار:

- السياحة المفتري عليها- النشرة السياحية بوزارة السياحة العدد الثاني ١٩٩٣.

٢- د. صلاح الدين عبد الوهاب:

- مستقبل السياحة المصرية في ضوء التحديات الراهنة- النشرة السياحية بوزارة السياحة، العدد الأول ١٩٩٣.

٣-السيد/ ممدوح البلتاجي:

- تصريح لجريدة الأخبار يوم ٩٤/٢/٤.

٤-نفيسه الشابوري:

- السياحة والدين- النشرة السياحية بوزارة السياحة العدد الأول ١٩٩٣.

٥-تقرير المجالس القومية المتخصصة للإنتاج والشئون الاقتصادية- الدورة الرابعة.

٦- بحوث ودراسات إحصائية في اقتصاديات السياحة والاستثمار- الإدارة العامة للبحوث والدراسات الإحصائية بوزارة السياحة- الشركة المصرية للطباعة والنشر.

الفهرس

الفصل الأول

ماهية النشاط السياحي في مصر

المبحث الأول: التعريف بالنشاط السياحي. ٧

المبحث الثاني: الأهمية الاقتصادية للنشاط السياحي في مصر..... ١١

المبحث الثالث: الأجهزة التي تشرف على النشاط السياحي في مصر..... ١٦

الفصل الثاني

الجريمة السياحية والتنمية الاقتصادية في مصر

المبحث الأول: الجريمة السياحية..... ٢٤

المبحث الثاني: اتساع نطاق الجريمة السياحية..... ٣٢

المبحث الثالث: العلاقة بين الجريمة السياحية والتنمية الاقتصادية..... ٣٧

الفصل الثالث

دور أجهزة الدولة في مواجهة الجريمة السياحية

المبحث الأول: دور الأجهزة الأمنية في مواجهة الجريمة السياحية..... ٤٦

المبحث الثاني: مشاركة أجهزة الدولة الأخرى في مواجهة الجريمة السياحية..... ٥١

المبحث الثالث: مشاركة الجماهير في مواجهة الجريمة السياحية..... ٥٦

التوصيات..... ٦٠

قائمة المراجع..... 63

الفهرس..... 67